The Hashemite Kingdom of Jordan
تشارك المملكة الأردنية الهاشمية في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يشارك الاتحاد الأوروبي في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط

الوصول إلى آفاق 2020:

14 عامًا من
التعاون المتوسطي بشأن البيئة

مبادرة آفاق 2020
من أجل متوسط أفضل بيئياً

The UfM Secretariat is co-funded by the EUROPEAN UNION

© Damsea/Shutterstock.com

25 YEARS 1995 - 2020
BARCELONA PROCESS
Union for the Mediterranean

تابع الاتحاد من أجل المتوسط على:
ufmsecretariat
@UfMSecretariat
union-for-the-mediterranean

منسق النشر والمشرف:
أليساندرا سينسي، رئيسة قطاع البيئة والاقتصاد الأزرق، الاتحاد من أجل المتوسط

تم إعداد هذا التقرير بدعم مال:

الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع WES
في مشروع منطقة الجوار الجنوبي من سياسة الجوار الأوروبية

و

Sweden
Sverige
سيدا - الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

الآراء والاقتراحات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية للمنظمات والجهات الفاعلة والمانحين المعنيين.

شكر وتقدير خاص لكل من ساهم وقدم المدخلات لمحتوى هذا التقرير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهم تحديدًا نقاط الاتصال الوطنية وغيرهم من أصحاب المصلحة لمبادرة آفاق ٢٠٢٠، لا سيما الأعضاء في المجموعة الأساسية للمبادرة؛ الوكالة الأوروبية للبيئة، بنك الاستثمار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي (المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية، المديرية العامة للبيئة)، وزارة البيئة في الأردن، الاتحاد من أجل المتوسط، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. شكر خاص أيضاً للدكتور عماد الدين عدلي على مساهمته الثرية في تحرير النسخة العربية من التقرير.

يوليو 2020

The Hashemite Kingdom of Jordan
تشارك المملكة الأردنية الهاشمية في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يشارك الاتحاد الأوروبي في رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات ٤

ملخص تنفيذي ٦

١ حول مبادرة آفاق 2020 ١٠

٢ السياق والتاريخ ١٢
١،٢ المرحلة الأولى من مبادرة آفاق 2020: 2007-2014 «وضع أسس الحد من التلوث» ١٦
٢،٢ المرحلة ٢ من مبادرة آفاق 2020: 2015-2020 «الذهاب إلى ما هو أبعد من الحد من التلوث» ١٨

٣ إنجازات مبادرة آفاق 2020 في المرحلة الثانية ٢٠
١،٣ الإنجازات العامة لبرنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للأعوام ٢١
٢،٣ استثمارات الحد من التلوث والوقاية منه ٢٣
١.٢.٣ برنامج عمل استثمارات الحد من التلوث والوقاية منه 2015-2020 ٢٣
٢.٢.٣ التحديات والفرص ٢٦
٣،٣ بناء القدرات (CB) ٢٧
١.٣.٣ برنامج عمل بناء القدرات 2015-2020 ٢٧
٢.٣.٣ الفرص والتحديات ٣٠
٣،٤ المراجعة والرصد ٣٢
١.٤.٣ برنامج عمل المراجعة والرصد 2015-2020 ٣٢
٢.٤.٣ التحديات والفرص ٣٦

٤ الاستنتاجات والآفاق ٣٨
١،٤ الاستنتاجات الرئيسية ٣٩
٢،٤ الاعتماد على ما حققته آفاق 2020: «نحو بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» بحلول عام 2020 ٤٢

© zaferkizilkaya/Shutterstock.com

قائمة الاختصارات

2030GreenerMed	نحو عام 2030: جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً – المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالبيئة في المتوسط
AFD	بنك التنمية الفرنسي
CAMENA	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
CB	بناء القدرات
DG NEAR	المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية
DPSIR	إطار العوامل الدافعة والضغوطات والحالة والتأثير والاستجابة
EBRD	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
EC	المفوضية الأوروبية
EcAp	برنامج تحقيق الامتثال للمعايير البيئية
ECRAN	شبكة الانضمام الإقليمية البيئية والمناخية
EEA	الوكالة الأوروبية للبيئة
EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
ENI	سياسة الجوار الأوروبية
ENI-CBC MED	برنامج الجوار الأوروبي للتعاون المشترك عبر الحدود
ENP	سياسة الجوار الأوروبية
ENPI	سياسة الجوار الأوروبية وأداة الشراكة
EU	الاتحاد الأوروبي
ESD	التعليم من أجل التنمية المستدامة
GIZ	التعاون الفني الألماني
FEMIP	تسهيلات الاستثمار والشراكة الأوروبية الشرق أوسطية
GEF	مرفق البيئة العالمية
H2020	مبادرة آفاق 2020
H2020 CB/MEP	مبادرة بناء القدرات/ برنامج البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
ICZM	إدارة المنطقة الساحلية المتكاملة
IFIs	المؤسسات المالية الدولية
IMAP	الرصد المتكامل وتقييم برامج البحر الأبيض المتوسط وساحله
IPA	أداة مساعدة ما قبل الانضمام
KfW	بنك الائتمان لإعادة الاعمار - ألمانيا
MCESD	لجنة البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة
MED 5P	مشروع تحضير الشراكة الخاصة والعامة في جنوبي وشرقي البحر المتوسط
MedECC	شبكة خبراء البحر المتوسط حول التغير المناخي والبيئي
MEDPOL	برنامج رصد وبحث تلوث البحر المتوسط
MeHSIP	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MoU	مذكرة تفاهم
MSESD	استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة
MSSD	الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة
NAP	خطة العمل الوطنية
NBB	ميزانية الخط الأساسي الوطني
NGO	منظمة غير حكومية
PCB	ثنائي الفنيل متعدد الكلورة
PRIMA	شراكة البحث والتطوير في منطقة البحر المتوسط
PRPI	استثمارات الحد من التلوث والوقاية منه
PRTR	سجل إصدار الملوثات وانتقالها
R&M	المراجعة والرصد
UfM	الاتحاد من أجل المتوسط
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNEP/MAP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
UNESCO	اليونسكو
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SCP	الإنتاج والاستهلاك المستدامان
SCP/RAC	مركز النشاط الإقليمي للإنتاج والاستهلاك المستدامين
SEIS	آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشترك
SMEs	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SSF	إطار الدعم الفردي
SWIM-Horizon2020 SM	مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020
TA	المساعدة الفنية
TAIEX	أداة تبادل الدعم الفني والمعلومات
WES	مشروع دعم المياه والبيئة

© Thomais Vlachogianni

ملخص تنفيذي

مثّلت «مبادرة آفاق 2020» (2007-2020) جهدًا مشتركًا للحد من التلوث في البحر الأبيض المتوسط بشكل مستدام، وذلك من خلال معالجة المصادر التي يقال أنها تساهم في ما يقارب ٪80 من التلوث الشامل للبحر الأبيض المتوسط: النفايات البلدية الصلبة، مياه الصرف الصحي الحضرية والتلوث الصناعي. وتوسع إطار العمل الأولي والنطاق تدريجيا منذ بلوغ منتصف مدة المشروع في عام 2014، بحيث يشمل المقاربات والإجراءات لدعم الوقاية من التلوث وتحول المنطقة نحو الاقتصاد الأخضر. ويركز هذا التقرير على المرحلة الثانية من مبادرة آفاق 2020.

كمبادرة إقليمية رائدة في الاتحاد من أجل المتوسط، كانت آفاق 2020 تشكل سعيًا جماعيًا بمساهمات من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك البلدان الشريكة في الاتحاد من أجل المتوسط والهيئات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمدن والمناطق والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. عملت المبادرة في إطار أدوات السياسة القائمة والمتطورة، ودعمت تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار اتفاقية برشلونة، والإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة وتغير المناخ (2014) واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

لتحقيق أهداف المبادرة، تم تنظيم آفاق 2020 في أربع مكونات مترابطة وهي: الاستثمارات في مجال الحد من التلوث والوقاية منه، بناء القدرات، المراجعة والرصد، والبحث. وتولت المجموعة التوجيهية مسؤولية تنفيذ برنامج عمل المبادرة، وقامت ثلاث مجموعات فرعية بتنسيق الأعمال المحددة في البرنامج، وتسلم قيادة هذه المجموعات الفرعية شركاء مختلفين في المبادرة. ودعمت المشروعات الإقليمية الرئيسية على وجه التحديد تنفيذ برنامج عمل آفاق 2020 في إطار مكوناته.

أرست المرحلة الأولى من مبادرة آفاق 2020 (2007-2014) أسس الحد من التلوث في البحر الأبيض المتوسط. وبعد الاجتماع الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة وتغير المناخ (أثينا، 2014)، تم تصميم المرحلة الثانية من المبادرة لتعزيز إنجازات المرحلة الأولى وتجاوز الحد من التلوث. لذلك، تم توسيع برنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للتركيز بشكل أكبر على منع التلوث وإدراج نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامة كنهج رئيسي نحو الاقتصاد الأخضر. وتهدف خطة العمل الجديدة أيضًا إلى معالجة القضايا الناشئة والعاجلة مثل القمامة البحرية والنفايات الخطرة.

© Union for the Mediterranean

تشمل الإنجازات الرئيسية للمرحلة الثانية من مبادرة آفاق 2020 ما يلي:

- لمزيد من الاستثمارات في الحد من التلوث والوقاية منه، من خلال سلسلة مشاريع استثمارية لمبادرة آفاق 2020 تضم 24 مشروعًا. وبلغت تكلفة المشاريع المعدة والموافق عليها في 6 دول متوسطية: مصر والأردن ولبنان وفلسطين والمغرب وتونس ما يزيد عن ١،٤ مليار يورو معدة من أجل أن تحصل على تمويل مشترك من المؤسسات المالية.
- تعزيز القدرات للحد من التلوث والوقاية منه: استفاد أكثر من 2000 متدرب من أكثر من 100 ورشة عمل تدريبية وغيرها من إجراءات بناء القدرات المصممة بشكل متكامل من خلال مختلف الجهات الفاعلة والمشاريع التي تضمنتها مبادرة آفاق 2020.
- تعزيز أطر السياسات والأطر القانونية في جميع أنحاء المنطقة، ودعمها من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية لمختلف أصحاب المصلحة.
- تحسين المعلومات والمعرفة بشأن التلوث في البحر الأبيض المتوسط، لاسيما من خلال تنفيذ تقييم ثانٍ قائم على المؤشرات وتحسين البنية التحتية للبيانات الإقليمية والأدوات بهدف دعم عمليات إدارة البيانات الوطنية والتدفق المنتظم للبيانات الإقليمية.
- تعزيز التعليم والوعي بشأن التنمية المستدامة من خلال استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة (DSESM) وخطة عملها.
- إعطاء أولوية أعلى للحد من التلوث والوقاية منه في الأجندات السياسية الوطنية والإقليمية والعالمية.
- االمساهمة في تمهيد الطريق نحو الاقتصاد الأخضر في المنطقة.

تمثل مبادرة آفاق 2020 نجاحًا للمجموعة التوجيهية. وقد أنجزت، وبدرجة مرضية للغاية، برنامج عملها ومعظم المهام التي تم تكليفها بها. كما كان لها بالغ الأثر في البناء على المؤسسات والمبادرات والنتائج القائمة، وسد الفجوات حيث يمكنها تحقيق قيمة مضافة وتعزيز التعاون الإقليمي والتواصل والشراكة. ومع مرور الوقت، حافظت على جدول أعمال واضحة للأهداف المشتركة. وأشركت مبادرة آفاق 2020 جميع دول البحر الأبيض المتوسط ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الإقليميين. وكمبادرة مشتركة، كانت آفاق 2020 فعالة في تعزيز التآزر في المنطقة. وفي مرحلتها الثانية ساهم توسيع نطاق المبادرة ليشمل القضايا الناشئة في الحفاظ على أهميتها.

هناك إجماع واسع بين مجتمع أصحاب المصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أن إنجازات مبادرة آفاق 2020 عززت إحساسًا قويًا بالملكية والزمالة والتضامن، وهذا ما ينبغي نقله إلى عملية المتابعة بعد عام 2020.

هناك سياسات وتشريعات وتوجيهات وإرشادات لتوفير الدعم الكافي لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن الأداء، ومع ذلك، لا يزال التنفيذ يمثل تحديًا كبيراً. ويجب أن تركز أي مبادرة لما بعد 2020 على هذا التحدي إلى جانب الحاجة إلى إجراء المزيد من التطوير أو التحديث للسياسات والتشريعات والمؤسسات الداعمة. كما ينبغي بناء قاعدة أوسع من الجهات المانحة لتنفيذ برنامج العمل المستقبلي بالإضافة إلى إجراء تقييم أفضل للتأثيرات التي أحدثها العمل المنجز في أي مساعٍ مستقبلية.

© Ginny Farrell/Shutterstock.com

وعطفًا على الدروس المستفادة من مبادرة آفاق 2020 ، يقوم الاتحاد من أجل المتوسط منذ عام 2018 بإعداد جدول أعمال متابعة تحت عنوان «أجندة 2030 : نحو بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً (2030 GreneerMed)- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط». هذا وسيتم تخصيص جدول أعمال جديد لدعم الانتقال المطلوب بشكل عاجل إلى اقتصاد أكثر استدامة وأخضر ودائري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وينظر إلى ذلك كمبادرة من جميع أصحاب المصلحة في المنطقة المتوسطية بهدف استخدامها كأداة لتعزيز التكامل والتعاون الإقليمي. ويتمثل الهدف الأساسي لبرنامج «بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» في وضع إطار عمل لتنسيق وتبسيط وتعزيز الجهود في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وستعمل على إشراك الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وغيرها من الجهات المعنية، من خلال نهج تشاركي، لتحقيق ما يلي:

1. دعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر دائري وشامل اجتماعيًا
2. الوقاية والحد من التلوث البري والجوي والبحري
3. حماية وحفظ وإدارة واستعادة الموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن نهج متكامل قائم على النظام الإيكولوجي، بما يشمل الأبعاد الأرضية والبحرية والساحلية.

ويسعى «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» للحصول على المصادقة من القيادات السياسية أثناء الاجتماع الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والعمل المناخي، والمتوقع عقده في مصر.

© Thomais Vlachogianni

١ حول مبادرة آفاق 2020

يعتبر البحر الأبيض المتوسط أحد أكبر البحار الأوروبية شبه المغلقة المحاط بـ ٢١ دولة تتشارك في خط ساحلي طوله حوالي 4600 كم. يعيش في هذه المنطقة حوالي 525 مليون شخص[1] ويواجه تحديات بيئية جمة.

1 تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط حاليًا موطنًا لأكثر من 525 مليون شخص، يعيش 70 ٪ منهم في المناطق الحضرية، وهو رقم من المتوقع أن يزداد بمقدار 130 مليونًا إضافيًا بحلول عام 2050، ولا سيما في البلدان الشرقية والجنوبية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط-الخطة الزرقاء، 2020).

© Thomais Vlachogianni

وفي عام 2006، اطلقت المفوضية الأوروبية «مبادرة آفاق 2020» وكانت بمثابة دعوة لجميع أصحاب الشأن الملتزمين من أجل تضافر الجهود للحد من التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2020 من خلال معالجة مصادر التلوث التي يقال إنها تساهم في حوالي ٪80 من التلوث العام في البحر الأبيض المتوسط: النفايات البلدية الصلبة، مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية، والتلوث الصناعي.

وتم إقرار مبادرة آفاق 2020 خلال المؤتمر البيئي الوزاري الأورومتوسطي في القاهرة في نوفمبر/ تشرين ثاني 2006، واعتبرت المبادرة الرائدة الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط منذ إطلاقه في عام 2008، وأكدها وزراء الاتحاد من أجل المتوسط في الاجتماع الوزاري حول البيئة وتغير المناخ في أثينا في عام 2014. وتم تغيير اسمها في ذلك الوقت إلى «مبادرة آفاق 2020 من أجل منطقة أفضل بيئياً في البحر الأبيض المتوسط» وذلك للتأكيد على نية المنطقة على التحول نحو نهج أكثر تكاملا ضمن نطاق جغرافي أوسع.

واستفادت مبادرة آفاق 2020 من المؤسسات والمبادرات والنتائج الحالية، وعملت على سد الفجوات حيثما أمكن لتحقيق قيمة مضافة. كما عملت في إطار أدوات السياسة العامة القائمة والمحدثة، ودعمت بشكل ملموس تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في إطار الإعلان الوزاري بشأن البيئة وتغير المناخ الصادر عن الاتحاد من أجل المتوسط[2]؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسّط[3]؛ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، الخطط الإقليمية وخطط العمل الوطنية (برامج العمل الوطنية) التي أعدت في إطار بروتوكول المصادر (D2025-MSSD 2016)، البرية؛ الاستراتيجية وكذلك المتوسطية للتنمية المستدامة أدوات سياسات الاتحاد الأوروبي مثل سياسة الجوار الأوروبية[4] وبلاغ الاتحاد الأوروبي الصادر من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي: وضع استراتيجية بيئية للبحر الأبيض المتوسط.

تم تنفيذ مبادرة آفاق 2020 على مرحلتين، المرحلة الأولى إمتدت من 2007 إلى 2014، والمرحلة الثانية من 2014 إلى 2020. وكمبادرة إقليمية رائدة، كانت مبادرة آفاق 2020 تشكل سعيًا جماعيًا بمساهمات من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في المبادرة، بما في ذلك البلدان والهيئات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمدن والمناطق والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويجب التأكيد على أنه على الرغم من أن تنفيذ جميع الإجراءات من قبل أصحاب المصلحة في مبادرة آفاق 2020 لم يجري تحت شعار «مبادرة آفاق 2020»، إلا أن هذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في الأهداف المشتركة للمبادرة

كانت المجموعة التوجيهية لمبادرة آفاق 2020 مسؤولة عن تنفيذ برنامج عمل المبادرة. وتولى الاتحاد من أجل المتوسط الرئاسة المشتركة (الأردن والاتحاد الأوروبي ممثلاً بالمفوضية الأوروبية) للمجموعة وتم إنشاؤها لتوجيه ومراجعة ومراقبة وتنسيق الأنشطة بشكل فعال بناءً على برنامج العمل المتفق عليه لمبادرة آفاق 2020. وشارك أعضاؤها على أساس متساوي في هذا الجهد وشملت عضويتها: مؤسسات الاتحاد الأوروبي ونقاط الاتصال للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ونقاط الاتصال في الدول المتوسطية الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية وأصحاب المصلحة الآخرين مثل المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والقطاع الخاص، إلخ. وقد عقدت عشرة اجتماعات للمجموعة التوجيهية (مراكش، 2007؛ تونس، 2008؛ دوبروفنيك، 2009؛ عمان، 2011؛ برشلونة، 2012؛ بروكسل، 2013؛ برشلونة، 2014؛ بروكسل، 2016؛ البحر الميت، 2018 وأثينا، 2019).

لمعالجة المصادر الرئيسية للتلوث في البحر الأبيض المتوسط (النفايات البلدية الصلبة، مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية والتلوث الصناعي) تم تنظيم مبادرة أفاق 2020 في أربع مكونات مترابطة مخصصة لجهود الحد من التلوث، بناء القدرات، المراجعة والرصد، والبحوث. وشكلت المبادرة مجموعات فرعية لتنسيق العمل: (1) الاستثمار للحد من التلوث (التي سميت لاحقا الاستثمارات للوقاية من التلوث والحد منه)، (2) بناء القدرات لتحقيق أهداف مبادرة آفاق 2020 ؛ (3) المراجعة والرصد والبحث. وفي منتصف مدة تنفيذ المبادرة، أصبح مكون البحث مكونًا شاملًا. كما تمت دعوة جميع أصحاب المصلحة في مبادرة آفاق 2020 للمساهمة في تنفيذ أهداف المبادرة، بينما قام الاتحاد الأوروبي ببرمجة تمويل خاص لمشروعات إقليمية كبرى لدعم تنفيذ برنامج عمل المبادرة في إطار مكوناته.

يجمع هذا التقرير النتائج الرئيسية التي تحققت في إطار المرحلة الثانية من «مبادرة آفاق 2020 من أجل منطقة أفضل بيئياً في البحر الأبيض المتوسط» على أساس برنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للفترة 2015 - 2020. ويعتبر هذا نتاج عمل مشترك لجميع الشركاء ويعتمد على مدخلاتهم في إطار الرصد العام للمبادرة وعلى تقارير المشروع والنواتج التي قدمتها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة فيها.

2 https://ufmsecretariat.org//wp-content/uploads/2014/05/20140515_UfM_declaration_FINAL_compromiseeditorial-changes.pdf

3 https://www.unenvironment.org/unepmap/

4 https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/southern-neighbourhood_en

٢
السياق والتاريخ

© Thomais Vlachogianni

خلال الذكرى العاشرة لقمة «عملية برشلونة» عام 2005، تعهد الشركاء الأورومتوسطيين بزيادة جهودهم لخفض التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط حتى عام 2020 فيما أصبح يطلق عليه «مبادرة آفاق 2020 للحد من التلوث في البحر الأبيض المتوسط».

وتمت المصادقة على مبادرة آفاق 2020 خلال المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي للبيئة الذي عقد في القاهرة في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني 2006. وتعد هذه المبادرة إحدى المبادرات الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط منذ إطلاقها في باريس عام 2008، وبالتالي فهي بمثابة جهد والتزام مشترك للبلدان الـ٤٣ في الاتحاد من أجل المتوسط[5] وبالتالي اتسع النطاق الجغرافي لمبادرة آفاق 2020 ليشمل ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا (لم تكن عضوًا في الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت) والجبل الأسود.

5 https://ufmsecretariat.org/who-we-are/

© H2020 CB/MEP project

الشكل1: الجدول الزمني لآفاق ٢٠٢٠ والعمليات الإقليمية والدولية الأخرى

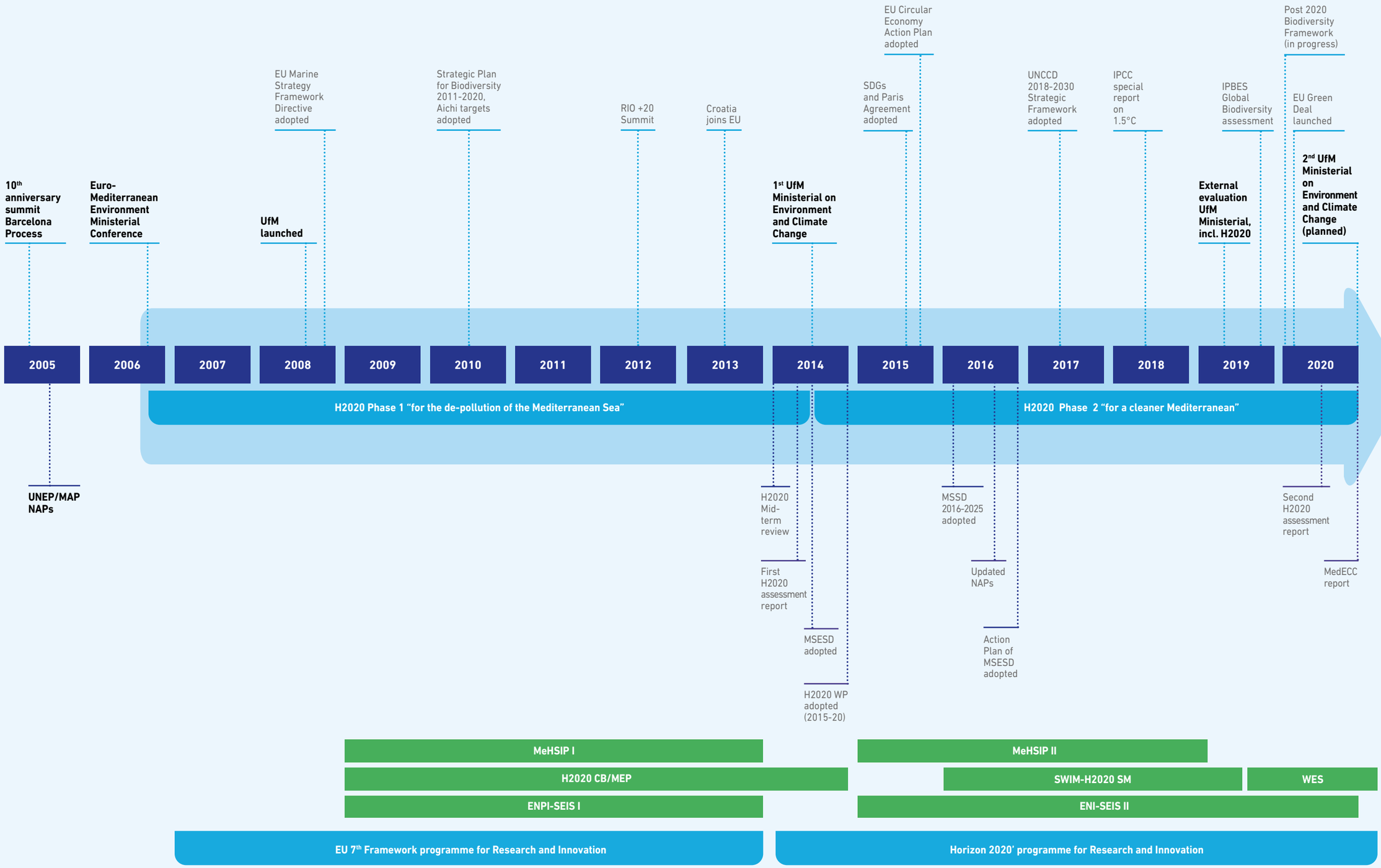

١،٢ المرحلة الأولى من مبادرة آفاق 2020: 2007-2014 «وضع أسس الحد من التلوث»

بالنسبة للمرحلة الأولى من مبادرة آفاق 2020 التي نفذت بين عامي 2007 و 2014، اعتمد الاجتماع الوزاري في القاهرة خارطة الطريق، والتي ركزت على:

- تحديد مشاريع للحد من مصادر التلوث الأكثر ضررًا.
- تحديد مقاييس بناء القدرات لمساعدة دول الجوار على إنشاء إدارات بيئية وطنية قادرة على تطوير وتنفيذ القوانين البيئية.
- استخدام ميزانية أبحاث من الاتحاد الأوروبي لتطوير ومشاركة قضايا بيئية تتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تطوير مؤشرات لرصد نجاح مبادرة آفاق 2020.

تم تنفيذ العديد من الإجراءات لدعم مبادرة آفاق 2020 خلال المرحلة الأولى، على المستويين الوطني والإقليمي. وتم تنفيذ بعض هذه الإجراءات بشكل مباشر. وتم تنفيذ بعضها بدعم من الجهات المانحة، بينما نفذت البقية باستخدام الموارد الذاتية.

عملت المشاريع بطريقة تكاملية تحت إشراف اللجنة التوجيهية لمبادرة آفاق 2020. على سبيل المثال، في إطار مكون المبادرة الخاص ببناء القدرات/ برنامج البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبالإضافة إلى الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز القدرات لمعالجة مشاكل التلوث على المستوى المؤسسي والمجتمع، وضعت دراسة للاستثمار في المناطق الساخنة في غرب البلقان وتركيا، كجزء مكمل لبرنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، تم تنفيذ العديد من المشاريع البحثية الممولة من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بمبادرة آفاق 2020، مثل MIRA،[6] ERA-SEA،[7] Perseus،[8]. حيث كان التمويل من البرنامج الإطاري السابع من الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار. وتوفر هذه المشاريع النتائج والخبرات ذات القيمة لمبادرة آفاق 2020 على المستويين الإقليمي والوطني.

شهد عام 2013 مرحلة منتصف الطريق لمبادرة آفاق 2020. فقد تم إجراء عدد من التقييمات والدراسات والتقارير لتغذية المراجعة الشاملة لمرحلة منتصف الطريق التي نفذت خلال عامي 2013-2014 لعرض الإنجازات والتحديات المقبلة وتقديم توصيات للمرحلة المقبلة ولصناع السياسات ولغيرهم من أصحاب المصلحة في مبادرة آفاق 2020.[9]

واعتمد تنفيذ مبادرة آفاق 2020 على الجهود التي تبذلها البلدان على المستوى الوطني، ومشاركة أصحاب المصلحة والدعم من مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع الإقليمية في المنطقة. وقد كانت ثلاثة من المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي مخصصة تحديدا لدعم خارطة الطريق خلال الفترة ما بين 2009-2014:

- برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط - تسهيل تنفيذ وتحضير المشاريع بموجب مكون مبادرة آفاق 2020 لخفض ومنع التلوث.
- مبادرة بناء القدرات/ برنامج البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحت مكون بناء قدرات مبادرة آفاق 2020.
- أداة سياسة الجوار الأوروبية - نظام المعلومات البيئية المشترك بموجب مكون المراجعة والرصد ضمن مبادرة آفاق 2020.

6 تالإجراءات التنسيقية للبحوث والابتكار في البحر المتوسط (http://www.miraproject.eu/)

7 نحو استراتيجية وبرامج بحثية متكاملة (http://www.seas-era.eu/np4/2/)

8 حماية البحار والحدود الأوروبية من خلال الاستخدام الذكي للمراقبة (http://www.perseus-fp7.eu/)

9 تقرير تجميعي وتوصيات بشأن تقييم منتصف المدة لمبادرة آفاق 2020 لإزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط (https://www.h2020.net/resources/h2020-mid-term-review-documents/send/232-h2020-mid-term-review-documents/3202-synthesis-report-and-recommendations-of-the-mid-term -assessment-of-h2020)

اعتبر استعراض منتصف المدة أن مبادرة آفاق 2020 ناجحة، لأنها أدت إلى تطورات ملموسة داخل كل مكون من مكوناتها المختلفة. ومن أهم إنجازات المرحلة الأولى ما يلي:

- تعزيز القدرات لدعم تطوير السياسات والتشريعات في 13 بلدا شريكا إضافة إلى البلدان المتوسطية في الاتحاد الأوروبي. وقامت مبادرة آفاق 2020 بتنفيذ التعزيز المؤسسي المستمر من خلال 130 نشاطًا من أنشطة بناء القدرات، تدريب 2,730 شخص بمشاركة 360 من المدربين والخبراء والمحاضرين في الدورات التدريبية على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي والوطني.
- ساعدت مبادرة آفاق 2020 البلدان بشكل كبير على الامتثال لالتزاماتها الإقليمية بموجب اتفاقية برشلونة للحد من التلوث من المصادر البرية.
- وفرت النقاط الساخنة ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التركيز الاستراتيجي للاستثمارات وتعبئة أصحاب المصلحة. ووفقاً لتقرير الاتحاد من أجل المتوسط «تحديث من المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية لحماية البحر المتوسط من التلوث»[10]، تم تحقيق إنجازات كبيرة منذ عام 2006، من خلال اعتبار ما يقرب من نصف النقاط الساخنة للتلوث البالغ عددها 127 والتي تم تحديدها في عام 2003 «نظيفة» بفضل تلك المشاريع الاستثمارية (قيد التشغيل أو قيد الإنشاء).
- أدى نشر نتائج التقييم الأول «تقرير التقييم الإقليمي الأول لمبادرة آفاق 2020»[11] بالاشتراك مع الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر المتوسط إلى تمهيد الطريق لقياس التقدم المحرز في المستقبل.
- وضع الأساس لعملية التثقيف والتوعية من خلال إعداد استراتيجية البحر المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة (MSESD) والمصادقة عليها من الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط 2014 – من خلال عملية تشاركية للغاية وبمشاركة العديد من أصحاب المصلحة في المنطقة.

أيضًا، وجدت مراجعة منتصف المدة أن المرحلة كانت تدور حول وضع« مبادرة آفاق 2020 الأولى من القواعد؛ وحول الرؤية وتقييم الاحتياجات والحالة على أرض الواقع» وأنه بحلول نهاية المرحلة الأولى أصبح هناك «وعي مشترك بالتحديات المقبلة، ودعم سياسي على المستوى الوزاري (الاتحاد من أجل المتوسط)، ووجود مجموعة مؤهلة جيدًا ومترابطة من أصحاب المصلحة. ولا ينبغي الاستهانة بهذه النتيجة في منطقة جغرافية وثقافية شديدة التنوع وفي فترة تتسم بالتغيرات».

10 الاتحاد من أجل المتوسط (2013). تحديث مشاريع الاستثمارات ذات الأولوية لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. تم التحميل عبر: http://ec.europa.eu/environment/enlarg/med/pdf/horizon2020/ufm-priority-investment-porfolio-status_en.pdf

11 https://www.eea.europa.eu/publications/horizon-2020-mediterranean-report

الوضع قبل عام 2015/2014 - النتائج الرئيسية من التقرير الأول للرصد والتقييم الصادر عن مبادرة آفاق 2020: «تقرير التقييم الإقليمي الأول لمبادرة آفاق 2020- نحو نظم المعلومات البيئية المشتركة» (الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر المتوسط، 2014)

- **تحسن الصرف الصحي بشكل مستمر في المنطقة** على مدى العقد الماضي. فبين عامي 2003 و 2011، ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي من 87,5 إلى 92٪. ولا **يزال 17,6 مليون شخص في المنطقة بدون صرف صحي**، يعيش ثلثهم في المناطق الحضرية.
- **هناك إمكانية كبيرة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في المنطقة**. ويتم حاليًا إعادة استخدام حوالي ١٪ فقط من مياه الصرف الصحي، لذلك من الممكن الاستفادة بشكل أفضل من هذا المورد بدلًا من تصريفه في البحر.
- **من الصعب تقييم التقدم المحرز في إدارة مياه الصرف الصحي الحضرية** لأن البيانات المتاحة لا تقدم أدلة سليمة حول الاتجاهات على المستوى الإقليمي.
- في حين أن مستوى نصيب الفرد من انتاج النفايات الصلبة في المنطقة لا يزال أقل من نصفه مقارنة بالاتحاد الأوروبي، **فقد نما إنتاج النفايات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بنسبة ٥٥ ٪ تقريبًا على مدار العقد الماضي**، ويرجع ذلك في الغالب إلى النمو السكاني وزيادة الاستهلاك.
- **هناك حاجة كبيرة لتحسين إدارة النفايات**، حيث يتم جمع حوالي ثلاثة أرباع النفايات، ولكن يجري التخلص من معظمها في مكبات مفتوحة، مما قد يؤدي إلى آثار صحية وإلى إنتقالها إلى البحر مما يؤدي إلى مشاكل بيئية. ويتم إعادة تدوير أقل من 10٪ من النفايات المجمعة في المنطقة.
- **تؤثر الانبعاثات الصناعية بشكل كبير على البحر الأبيض المتوسط**. فبينما انخفض التلوث الناتج عن المعادن الثقيلة في مياه البحر في السنوات الأخيرة، فإن التلوث البحري المحلي الناتج من المدن والصناعة والمنتجعات السياحية يؤدي إلى تلوث البحار والشواطئ.

ولكن في الوقت نفسه، وعلى الرغم من الإجراءات مبادرة التي اتخذتها البلدان وأصحاب المصلحة في آفاق 2020، فقد استمر البحر الأبيض المتوسط في مواجهة ضغوط بيئية كبيرة ناجمة عن الأنشطة البشرية. وقد يزداد تدهور البيئة البحرية الساحلية والموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، كما ارتفعت مستويات التلوث، وخاصة من المواد الخطرة. لذلك خلص التقرير إلى أن هناك حاجة إلى بذل جهود كثيرة للتخفيف من آثار تغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية الشحيحة بشكل أفضل، ودعم الديناميكيات الإقليمية، والتشجيع الحقيقي لأنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر نظافة». وكان من المفترض أن تتم معالجة هذه المسائل من خلال المرحلة الثانية من مبادرة آفاق 2020.

٢،٢ المرحلة 2 من مبادرة آفاقي 2020: 2014-2020 «الذهاب إلى ما هو أبعد من الحد من التلوث»

بلغت عملية استعراض منتصف المدة ذروتها في الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة وتغير المناخ الذي عقد في أثينا في 13 مايو/ أيار 2014، حيث أكد الوزراء التزامهم تجاه «مبادرة آفاق 2020 من أجل منطقة أفضل بيئياً في البحر الأبيض المتوسط»، وأوكلوا إلى اللجنة التوجيهية للمبادرة مهمة تطوير واعتماد برنامج عمل للمرحلة الثانية. وبعد ذلك، تم إعداد برنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للأعوام 2015-2020 مع التركيز على ما يلي:

- توسيع النطاق: تركيز أكثر على الحد من التلوث والاهتمام بالقضايا الناشئة التي تشمل النفايات الخطرة والنفايات البحرية.
- زيادة جوانب التآزر والتعاون مع قرارات اتفاقية برشلونة المتعلقة من خلال مذكرة تفاهم محددة؛
- الالتزام المتعلق بتطبيق وإنفاذ التشريعات؛
- الالتزام بشأن تطبيق وإنفاذ التشريعات؛
- الالتزام بتطبيق مشروع نظم المعلومات البيئية المشتركة تماشيًا مع مقاربة النظام البيئي: والالتزام بالشروع في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة؛
- الالتزام بالاستمرار في إعداد المشاريع بما في ذلك إعداد منهجية جديدة للتعرف على النقاط الساخنة بموجب اتفاقية برشلونة /خطط العمل الوطنية وتحديد أولوية المشاريع؛
- المصادقة على استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة والالتزام بتنفيذها.

بناءً على توصيات الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2014 بشأن البيئة وتغير المناخ، توسعت المرحلة الثانية من برنامج عمل آفاق 2020 بشكل تدريجي في إطار عملها ونطاقها، ودمجت الإجراءات لدعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر. وركز الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري على اعتماد نمط الاستهلاك والإنتاج المستدامين بإعتباره نهجًا ضروريًا للحد من التلوث والنفايات، وزيادة الموارد والكفاءة في استهلاك الطاقة، وبالتالي الوقاية من آثار تغير المناخ، فضلا عن توفير فرص حقيقية للحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل وتحسين نوعية الحياة للجميع وضمان مستقبل مستدام. لذلك، دعا الإعلان الوزاري إلى تنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة لتوفير الحوافز وأشار إلى تسريع التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية غير المتكافئة والتفاوت في المستويات الاجتماعية بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. وعبّر الإعلان عن دعم الاقتصاد الأخضر الذي يمتاز بانخفاض الانبعاثات ودعم إيجاد الابتكارات المطلوبة ونقل التكنولوجيا في مجال المنتجات والخدمات المستدامة ونماذج الأعمال المستدامة الجديدة، فضلا عن إستخدام أدوات مثل التصميم الإيكولوجي.

ومن خلال الدعوة إلى تعزيز بُعد منع التلوث، أقر الوزراء بالدور الحاسم لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في فتح الطريق أمام الاقتصاد الأخضر، لمنع حدوث المزيد من التدهور في البحر الأبيض المتوسط. وكذلك لضمان استدامة النتائج (بما في ذلك استثمارات مكافحة التلوث). كما دعا الوزراء إلى زيادة التآزر في هذا المجال مما يعني تبني رؤية أوسع ومجموعة من الأنشطة في كل مكون. وبالتالي، فإن برنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للأعوام 2015-2020 يركز على قيام كل بلد شريك بتعزيز سياساته وإطاره التنظيمي، من خلال تحسين شموليته، والتنفيذ ودرجة الإنفاذ، بما في ذلك المصادقة على بروتوكولات اتفاقية برشلونة. وتماشيا مع هذا، وفي إطار برنامج العمل المشترك لمبادرة آفاق 2020، قام الاتحاد من أجل المتوسط، برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومرفق البيئة العالمية والجهات المعنية الأخرى في المنطقة بمواءمة وإثراء برامجها وأنشطتها للمساهمة في تنفيذه.

لتوفير المزيد من الدعم لتنفيذ برنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للأعوام 2015-2020، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل المشاريع التالية ضمن المرحلة الثانية:

- برنامج استثماري ثاني للمناطق الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MeHSIP II) في إطار مبادرة آفاق 2020 ضمن مكوّن الاستثمارات في الحد من التلوث والوقاية منه؛
- مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020 (Horizon-2020 SM SWIM) وبعد ذلك مباشرة، في عام 2019، مشروع دعم المياه والبيئة (WES)، في إطار مكون بناء القدرات ضمن مبادرة آفاق 2020؛
- أداة سياسة الجوار الأوروبية – نظام المعلومات البيئية المشترك (ENI SEIS II) تحت مكون الاستعراض والرصد ضمن مبادرة آفاق 2020.

الشكل2: مكونات وهيكلية مبادرة آفاق 2020 (المرحلة 2)

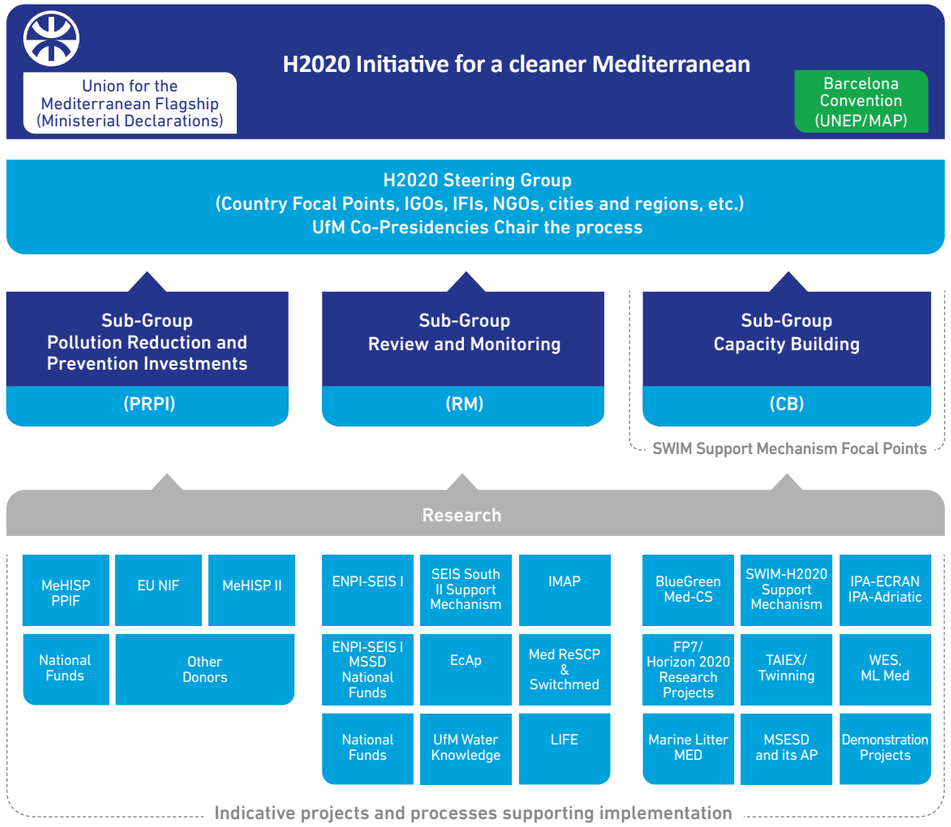

إلى جانب الجهود المستمرة من الدول، تم توفير البرامج الأخرى لأصحاب المصلحة والمشاريع المخصصة الأخرى الممولة من الاتحاد الأوروبي، التي تساهم في برنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للأعوام 2015-2020، من خلال موارد وبرامج ومبادرات أخرى، مثل شراكة برنامج مرفق البيئة العالمية (GEF) للنظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر الأبيض المتوسط (MedPartneship)[12]، مشاريع IPA والبحر الأدرياتيكي[13]، إلخ.

كما ساهمت مجموعة متنوعة من مشاريع البحث والابتكار التابعة للاتحاد الأوروبي في تنفيذ برنامج عمل مبادرة آفاق 2020، الممول بموجب البرنامج الإطاري السابع[14] والبرنامج الإطاري للبحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي[15] الذي يحمل الاسم نفسه آفاق 2020. وفي إطار مكون بناء القدرات ضمن مبادرة آفاق 2020، هناك أكثر من 400 مشروع من برنامج الابتكار البيئي للاتحاد الأوروبي، +LIFE[16]، برنامج الجوار الأوروبي للتعاون المشترك عبر الحدود[17]، إنترريج ميد[18] وأداة مساعدة ما قبل الانضمام الأدرياتيكي، تم تعيينها لإعطاء أفكار حول نتائج البحوث التي يمكن أن تغذي السياسات والممارسات الهامة للحد من التلوث البحري والوقاية منه في البحر الأبيض المتوسط. وتمت صياغة توصيات لتعزيز العلاقة فيما بين الأبحاث والسياسة/ الممارسة بينما تم تحديد 32 من هذه المشاريع للعلوم والسياسات على أنها ذات أهمية خاصة لمواضيع السياسات المتصلة ببرنامج عمل مبادرة آفاق 2020.[19]

12 http://www.themedpartnership.org
13 https://ec.europa.eu/regional_policy/en/funding/ipa/cross-border/
14 https://ec.europa.eu/research/fp7/index_en.cfm
15 https://ec.europa.eu/programmes/horizon2020/ar
16 https://ec.europa.eu/easme/en/life
17 http://www.enicbcmed.eu
18 https://www.interreg-med.eu
19 https://www.swim-h2020.eu/st Strengthening-the-research-to-policy-practice-interface/

٣
إنجازات مبادرة آفاق 2020 في المرحلة الثانية

© Thomais Vlachogianni

١،٣ الإنجازات العامة لبرنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للأعوام 2015-2020

كانت الأهداف العامة لبرنامج عمل مبادرة آفاق 2020 للأعوام 2015-2020 كالتالي:

1. تحديد وتمويل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في مبادرة آفاق 2020.
2. دعم شمولية و تنفيذ وإنفاذ السياسات والتشريعات البيئية، لتعزيز إدماج البعد البيئي في السياسات الأخرى على المستوى الوطني، ودعم إدارة بيئية أفضل، بهدف الحد من التلوث البحري والوقاية منه من أجل تحقيق وضع بيئي جيد للبحر الأبيض المتوسط.
3. ضمان توافر وجودة وإمكانية الوصول واستدامة بيانات الرصد والمعلومات اللازمة لقاعدة المعرفة الداعمة لإجراء التقييم المنتظم لمبادرة آفاق 2020.
4. زيادة قاعدة المعرفة وتطوير نشر ونقل التقنيات المبتكرة للحد من التلوث والوقاية منه في البحر الأبيض المتوسط.

© SWM-H2020 SM project

تشمل الإنجازات الرئيسية للمرحلة الثانية من مبادرة آفاق 2020 ما يلي:

- المزيد من الاستثمارات في الحد من التلوث والوقاية منه، من خلال سلسلة مشاريع استثمارية لمبادرة آفاق 2020 تضم 24 مشروعًا، وبلغت تكلفة المشاريع المعدة والموافق عليها في 6 دول متوسطية: مصر والأردن ولبنان وفلسطين والمغرب وتونس ما يزيد عن 1,4 مليار يورو للحصول على تمويل مشترك من المؤسسات المالية.
- تعزيز القدرات للحد من التلوث والوقاية منه: استفاد أكثر من 2000 متدرب من أكثر من 100 ورشة عمل تدريبية وغيرها من إجراءات بناء القدرات المصممة بشكل متكامل من خلال مختلف الجهات الفاعلة والمشاريع التي تضمنتها مبادرة آفاق 2020.
- تعزيز أطر السياسات والأطر القانونية في جميع أنحاء المنطقة، ودعمها من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية لمختلف أصحاب المصلحة في بلدان جنوب سياسة الجوار الأوروبية على المستوى الوطني وإشراك المزيد من البلدان على المستوى الإقليمي. وجود خطط العمل الوطنية المنقحة كأداة سياساتية لمعالجة التلوث من مصادر برية وفقًا لأحكام بروتوكول المصادر البرية وتكون مطبقة في جميع البلدان، ووجود خطط العمل الوطنية أو وثائق السياسات المماثلة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في معظم البلدان من المنطقة.
- تحسين المعلومات والمعرفة بشأن التلوث في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما من خلال تنفيذ تقييم ثانٍ قائم على المؤشرات وتحسين البنية التحتية للبيانات الإقليمية والأدوات بهدف دعم عمليات إدارة البيانات الوطنية والتدفق المنتظم للبيانات الإقليمية.
- تعزيز التعليم والوعي بشأن التنمية المستدامة من خلال استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة (MSESD) وخطة عملها.
- أولوية أعلى للحد من التلوث والوقاية منه في الأجندات السياسية الوطنية والإقليمية والعالمية.

تمت متابعة توثيق الروابط والتآزر والتنسيق بين مكونات مبادرة آفاق 2020، وكذلك مع العمليات والمشاريع الأخرى طوال فترة تنفيذ برنامج العمل. كما تم تضمين إجراءات محددة لضمان التكامل والاتساق، مثل إنشاء آلية تنسيق «مجموعة مبادرة آفاق 2020 الأساسية»، وإجراء تبسيط أفضل لشبكات جهات الاتصال والاجتماعات ذات الصلة، وتنظيم اجتماع المبادرة النهائي في أثينا (سبتمبر/ أيلول 2019) الذي جمع العديد من نقاط الاتصال الوطنية المختلفة (البيئة، المراجعة والرصد، المياه، إلخ)، أصحاب المصلحة وممثلي المشاريع.

الوضع في عام 2020 - النتائج الرئيسية للتقرير الثاني لتقييم الرصد والإبلاغ لآفاق 2020 (تقرير تجميعي): «نحو بحر أبيض متوسط أنظف: عقد من التقدم. رصد المبادرة الإقليمية آفاق 2020 «(الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2020) (تكيف)

- بُذلت جهود كبيرة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من أجل تحقيق بيئة أفضل في البحر الأبيض المتوسط. ولا يمكن إنكار انه قد تم إحراز تقدم واضح فيما يتعلق بتعزيز التنسيق الإقليمي، والقدرات المؤسسية، والأدوات القانونية، والإجراءات المباشرة (مثل الاستثمارات)، والبنية التحتية والأدوات الإقليمية للبيانات، والالتزامات الدولية.
- يتمثل التقدم الرئيسي في الغالب في منع التلوث عند المصدر. ومع ذلك، فإن البيانات والمعرفة الموجودة ليست كافية لتقديم إجابة مبنية على ادلة قاطعة لسؤال السياسة، ما مدى التقدم نحو تحقيق بيئة أفضل في البحر الأبيض المتوسط؟
- في معظم الحالات، توفر التدخلات الموضوعة إجراءات فعالة لمواكبة الضغوط المتزايدة، وليس للحد من الموقف بشكل عام. ويلزم مزيد من الحد من الضغوط الرئيسية، مثل النفايات والقمامة البحرية، ومياه الصرف الصحي والانبعاثات الصناعية من أجل تحقيق بحر أبيض متوسط أنظف وضمان «حالة بيئية جيدة» للبحر الأبيض المتوسط.
- في بلدان الجنوب على وجه الخصوص، تم تسجيل اتجاه متزايد بشكل منتظم من حيث توليد النفايات من قبل كل فرد، ومن المتوقع أن يستمر في المستقبل (+29٪ بحلول عام 2030) ؛ ولا يزال التخلص من النفايات مرتفعًا، في حين أن إعادة تدوير النفايات يتزايد ببطء بسبب التكاليف المرتفعة نسبيًا بالمقارنة مع المكبات المفتوحة.
- على الرغم من الحاجة إلى زيادة معرفتنا النظامية من أجل صنع سياسات واستثمارات أكثر معرفة، إلا أنه يجب ألا تتأخر الإجراءات المنهجية المناسبة لمعالجة التلوث. في هذا الصدد، وعلى الرغم من زيادة الوصول إلى المرافق الصحية المدارة بأمان في منطقة الجنوب دون الإقليمية بنسبة 6٪ منذ عام 2003، إلا أنه في السنوات الأخيرة كان أكثر من 5,7 مليون شخص يعيشون في المناطق الحضرية وما لا يقل عن 10,6 مليون من سكان الريف لا يمكنهم الوصول إلى أنظمة الصرف الصحي المحسنة.
- هناك مجال لتحسين الإدارة المتكاملة للتلوث، والانتقال من «المصدر إلى البحر» عبر المجالات والقطاعات المواضيعية ودمج أولويات السياسة. على سبيل المثال، وبفعل ارتفاع الطلب على المياه وانخفاض توافر المياه، أحرز عدد قليل من البلدان تقدمًا كبيرًا نحو سياسات فعالة لإعادة استخدام المياه.
- لم تتغير طبيعة دوافع التغيير بشكل ملحوظ في الثلاثين إلى الأربعين سنة الماضية، وإن استمرارها بمرور الوقت وشدتها وتسارعها وآثارها التراكمية هي ما يدفع حاليًا لحدوث التغيير في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- يخضع البحر الأبيض المتوسط لمشهد سياسي معقد وغير متجانس. وبالنظر إلى الطبيعة الحالية للسياسات القطاعية، فإن المنطقة غير مجهزة لمواجهة التحديات البيئية المعقدة ذات الطبيعة المتكاملة، والأدوات القانونية ليست كافية لمعالجة الضغوط المستمرة بطريقة شاملة.
- تظل اقتصادات البحر الأبيض المتوسط خطية في غالبها، من منظور الموارد، ولكن تم بذل جهود واضحة لضمان الانتقال إلى نهج أكثر وقائية ودائرية مع ارتباط مباشر بالمجالات المواضيعية «مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي؛ سياسات ال sR3 بشأن النفايات (التقليل -إعادة الاستخدام -إعادة التدوير) التي لها تأثير مباشر على منع القمامة البحرية».
- لا يزال تطبيق السياسات والقوانين يمثل نقطة التقييد الرئيسية، وذلك في وقت أصبح فيه ضمان التطبيق والامتثال أمرين أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. يجب أن ينتقل الالتزام السياسي إلى المستوى التشغيلي من خلال تحديث التشريعات البيئية الوطنية بما يتماشى مع القرارات والسياسات الإقليمية وإنشاء آلية لضمان التنفيذ والامتثال.
- على الرغم من أن إنشاء البنية التحتية الإقليمية للبيانات قد تحسَّن بشكل كبير، إلا أن توافر البيانات وجودتها لم يتحسن كثيرًا. هناك حاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة في تحسين تغطية البيانات والمعلومات وجودتها. تتطلب العملية مزيدًا من الجهود لتطوير سياسات البيانات وهياكل الحوكمة المخصصة والحفاظ عليها، وجعلها مناسبة تمامًا للغرض والتعامل مع التحديات الجديدة (البيانات الضخمة، والاقتصاد الرقمي) والموضوعات الجديدة (مثل مناطق التحكم في انبعاثات الكبريت).
- على الرغم من التحولات على جبهة السياسات فإن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في الاستراتيجيات الوطنية لن يتطلب فقط تعزيز قاعدة المعرفة، ولكن أيضًا زيادة التمويل وبناء القدرات، وإشراك قطاع الأعمال وتوعية المواطنين، وتحقيق تنسيق أفضل بين جميع الجهات الفاعلة على المستوى الوطني.

يرد وصف تفاصيل إضافية حول الأهداف والإنجازات المحددة لكل مكون من آفاق 2020 في الأقسام التالية.

٢،٣ استثمارات الحد من التلوث والوقاية منه

١.٢.٣ برنامج عمل استثمارات الحد من التلوث والوقاية منه 2015-2020

تم تنفيذ مركون الحد من التلوث والوقاية منه بين 2015-2020 بهدف عام يتمثل في «تحديد وتمويل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في آفاق 2020».

كانت الأهداف المحددة ذات الصلة لبرنامج العمل هي:

1. تحديث المعلومات الأساسية عن المشاريع وتحديد الأولويات والتخطيط للاستثمارات اللازمة لتحقيق الهدف العام.
2. إعداد المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية المطلوبة، وخلال تلك العملية، تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص في إعداد المشاريع.
3. تأمين التمويل وتنفيذ هذه المشاريع.

قادت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط مع بنك الاستثمار الأوروبي المجموعة الفرعية لمبادرة آفاق 2020 لاستثمارات الحد من التلوث والوقاية منه. تم تنسيق العمل بشكل وثيق واستكماله بإجراءات من خلال مكونات مبادرة آفاق 2020 الأخرى والبرامج والمصادر الأخرى. على وجه الخصوص، استمر التنسيق والتعاون الوثيقان مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى مثل الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك التنمية الألماني والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. يتضح ذلك من خلال عدد المشروعات ذات التمويل المشترك والمشاركة في مجموعات التنسيق الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية وتبادل المعلومات والتقارير المتعلقة بإعداد المشروع.

وجهت المجموعة الفرعية عملية تعريف وإعداد وتمويل المشاريع الاستثمارية وحشد البرامج مثل برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط) في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وأداة المساعدة قبل الانضمام في دول البلقان، وصناديق التماسك/ الصناديق الإقليمية في دول الاتحاد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

© H2020 CB/MEP project

قدمت مبادرة آفاق 2020، من خلال البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المشورة الفنية المباشرة والدعم لإعداد المشاريع الاستثمارية في قطاعي المياه والبيئة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تمت تلبية أهداف برنامج عمل آفاق 2020 المتعلقة بالحد من التلوث والوقاية منه من خلال النتائج المحققة التالية[20]:

- تم تجهيز (في الأنبوب) مشاريع آفاق 2020 وتتمثل في 24 مشروعًا استثماريًا في 6 دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتم عرض عدد منها على مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي للموافقة عليه.
- تم إعداد مشاريع بتكلفة استثمارية إجمالية تتجاوز 1,4 مليار يورو وتمت الموافقة عليها للتمويل المشترك من قبل بنك الاستثمار الأوروبي[21]. بشكل عام، يبلغ إجمالي حجم الاستثمار المحتمل للمشروعات المدعومة في إطار آفاق 2020 حوالي 2,8 مليار يورو.
- تم تعبئة ما مجموعه 4,5 مليون يورو من أموال المساعدة الفنية، وتم تقديم الدعم الفني مباشرة لعدد من المشاريع: تم تعبئة 3,7 مليون يورو من حافظة العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CAMENA)، و 0,7 مليون يورو من إعداد مشروع تحضير الشراكة الخاصة والعامة في مرفق جنوبي وشرقي البحر المتوسط (MED P5) و 0,1 مليون يورو من مرفق البيئة العالمية.
- تم تجهيز (في الأنبوب) المشاريع الاستثمارية المحدثة لاختيار المشاريع ضمن أولويات الاستثمار المحددة في المنطقة، بما في ذلك بعض تلك الناشئة من خلال خطط العمل الوطنية، باستخدام معايير تحديد الأولويات التي تم تطويرها بمرور الوقت.
- عُقدت اجتماعات منتظمة لمجموعة استثمارات الحد من التلوث ومنعه، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وذلك من أجل تبسيط الدعم لاحتياجات الاستثمار الإقليمي.

20 بيانات من مصادر بنك الاستثمار الأوروبي «البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فترة التقرير النهائي التي تمت تغطيتها: 1 يونيو 2015 - 30 سبتمبر 2018)» و «المرحلة الثانية من البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط - تحديث حالة المشاريع (مايو 2013)»

21 ملحوظة: تمويل جزئي من بنك الاستثمار الأوروبي

البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في البحر الأبيض المتوسط - البرنامج الاستشاري للجوار الأوروبي بشأن قطاعات إدارة المياه ومياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة

فترة التنفيذ: 2015/06-2018/09

الميزانية: 6,000,000 يورو

مصدر التمويل: منح المفوضية الأوروبية لصندوق الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية

الوكالة المنفذة: بنك الاستثمار الأوروبي

كان الهدف العام للبرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو تعزيز الإدارة الملائمة لموارد المياه، وإمدادات المياه السليمة وخدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة، والحد من تلوث البحر الأبيض المتوسط. غطى المشروع البلدان المؤهلة بموجب صندوق تسهيلات الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية، وهي الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس.

شملت الأهداف الخاصة ما يلي:

1. زيادة عدد المشاريع القابلة للتطبيق في القطاعات ذات الأولوية التي يمكن تمويلها بسهولة من قبل الجهات المانحة وتنفيذها من قبل المروجين للمشروعات، مما يضمن أن تشغيلها فعال ومستدام على المدى الطويل؛
2. تعزيز قدرة إعداد المشاريع لمؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص

حقق البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط هذه النتائج من خلال تقديم المساعدة الفنية لإعداد المشاريع الاستثمارية في القطاعات ذات الصلة المذكورة أعلاه. استندت المساعدة الفنية التي قدمها المشروع إلى مرحلتين، تتكون المرحلة الأولى من تجهيز مشروع (في الأنبوب) في كل منطقة من المناطق المستهدفة، بينما غطت المرحلة الثانية إعداد المشروع بدءًا من فحص المشروع وحتى المراحل الأولى من التنفيذ.

تم بناء قدرات المروجين للمشروعات على مستوى عالٍ أو بمعنى «القدرة التالية»، بدلًا من المعنى التقني. بعبارة أخرى، كانت القيمة المضافة في التدريب الفني لموظفي المروجين لإجراء دراسات الجدوى والمزيد في تعزيز فهم دورة مشروع المؤسسات المالية الدولية والخطوات اللازمة لصياغة مشاريع قابلة للتمويل. من العناصر الرئيسية الأخرى لبناء القدرات المقدمة هو الاختصاصات الموحدة لدراسات الجدوى. يمكن تكييف هذه الشروط مع المشاريع الجديدة وتوضح للمروجين نوع العناصر الفنية التي يتوقع المستثمرون تضمينها في دراسة الجدوى.

وضعت مشروعات الأنبوب لآفاق 2020 لإزالة التلوث في خطط العمل الوطنية لإزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط بموجب بروتوكول المصادر والأنشطة البرية لاتفاقية برشلونة. أستند الأنبوب الثاني إلى النطاق الموضوعي والجغرافي الموسع للبرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وشمل مشاريع تطوير أنشطة ذات قيمة مضافة تهدف إلى تحسين كفاءة المياه والموارد الطبيعية، والتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، والنمو المستدام وتوفير فرص العمل. يمكن أن تقع هذه المشاريع في جميع المناطق داخل بلدان البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وبالتالي، لا يترتب عليها التصريف مباشرة في البحر الأبيض المتوسط.

الشكل 3: النطاق الموسع للبرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المصدر: بنك الاستثمار الأوروبي)

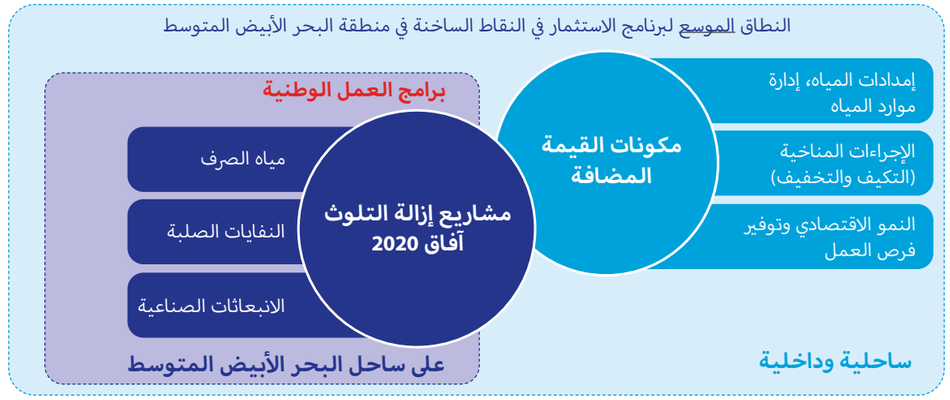

الجدول 1: حالة مشاريع الأنبوب الاستثمارية في برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المصدر: بنك الاستثمار الأوروبي)

WW: مياه الصرف الصحي | IE: الانبعاثات الصناعية | SW: نفايات صلبة | MS: متعدد القطاعات

	الدولة	المشروع	القطاع	ميزانية المساعدة الفنية (مليون يورو)	مصدر تمويل المساعدة الفنية	الاستثمار المقدر (مليون يورو)	الحالة (مايو 2019)
1	مصر	تطوير وتوسيع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بغرب الإسكندرية	مياه الصرف الصحي	0.4	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	185	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
2	مصر	إزالة التلوث من مصرف بحر البقر الزراعي	متعدد القطاعات	0.2	إطار الدعم الفردي في القاهرة	550	-مساعدة فنية مكتملة لا مزيد من الاهتمام بالمشروع من قبل السلطات المصرية
3	مصر	إعادة تأهيل وتوسعة عدد من محطات معالجة المياه والصرف الصحي في مختلف المحافظات	متعدد القطاعات	0.2	إطار الدعم الفردي في القاهرة	250	مساعدة فنية مكتملة سحبت السلطات المصرية اهتمامها بالمشروع
4	مصر	مشروع تصريف كتشنر الاستثماري	متعدد القطاعات	0.2	إطار الدعم الفردي في القاهرة	441	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
5	مصر	توسعة مشروع مياه الصرف الصحي بالفيوم	مياه الصرف الصحي	0.8	تسهيلات تحضير مشاريع البنية التحتية من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	395	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
6	الأردن	مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي لدير علا والكرامة	متعدد القطاعات	0.5	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	97	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
7	الأردن	مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في بني كنانة	متعدد القطاعات	0.5	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	40	مساعدة فنية مكتملة مكون إمدادات المياه فقط هو ما سيتم المضي قدمًا به
8	الأردن	محطة معالجة مياه الصرف الصحي الصناعية في الزرقاء	الإنبعاثات الصناعية	0.7	مشروع تحضير الشراكة الخاصة والعامة في جنوبي وشرقي البحر المتوسط	30	مساعدة فنية مكتملة
9	لبنان	معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في صيدا	مياه الصرف الصحي	0.3	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	60	مساعدة فنية مكتملة
10	لبنان	تأهيل وتوسيع شبكات مياه الصرف الصحي في طرابلس	مياه الصرف الصحي	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	107	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
11	لبنان	مشروع مياه الصرف الصحي في الغدير	مياه الصرف الصحي	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	145	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
12	المغرب	إزالة التلوث لوادي مارتيل / كولما	الإنبعاثات الصناعية	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	15	مساعدة فنية مكتملة
13	المغرب	الخط الأزرق من البنك المغربي للتجارة الخارجية	متعدد القطاعات	1.0	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
14	المغرب	الخط الأخضر من البنك المغربي للتجارة الخارجية	النفايات الصلبة	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	40	معتمد من مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي
15	المغرب	إدارة النفايات الصلبة المتكاملة	النفايات الصلبة	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	يحدد لاحقًا	مساعدة فنية مكتملة
16	المغرب	صندوق التجهيز الجماعي	متعدد القطاعات	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	يحدد لاحقًا	المساعدة الفنية المعلقة
17	فلسطين	نظام جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي في قرى شمال شرق رام الله	مياه الصرف الصحي	0.5	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	يحدد لاحقًا	المساعدة الفنية قيد التنفيذ
18	تونس	الإدارة المستدامة لحوض تعدين الفوسفات بقفصة	الإنبعاثات الصناعية	0.5	الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	25	مساعدة فنية مكتملة
19	تونس	إعادة تدوير النفايات الصلبة - الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جربا	النفايات الصلبة	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	60	مساعدة فنية مكتملة
20	تونس	تخطيط وإعادة الاستفادة من سبخات سجومي	متعدد القطاعات	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	100	مساعدة فنية مكتملة
21	تونس	إزالة التلوث من الموقع الملوث بالزئبق في منطقة القصرين	الإنبعاثات الصناعية	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط/مرفق البيئة العالمية	40	المساعدة الفنية المعلقة
22	تونس	برنامج الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة - 10 محافظات	النفايات الصلبة	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	100	مساعدة فنية مكتملة
23	تونس	منشأة معالجة المخلفات الخطرة (بنزرت)	النفايات الصلبة	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	25	مساعدة فنية مكتملة
24	تونس	برنامج التطوير الداخلي المؤلف من 10 خطوات	مياه الصرف الصحي	-	برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط/برنامج مرفق البيئة العالمية	80	مساعدة فنية مكتملة
		إجمالي منح المساعدة الفنية التي تم جمعها من خلال برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط [1]		4,5			
		إجمالي منح المساعدة الفنية بدعم من برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط		5,9			
		حجم الاستثمارات الممولة بالفعل من قبل بنك الاستثمار الأوروبي				1.430	
		إجمالي حجم الاستثمار المحتمل				2,805	

[1] يشمل الرقم 0,1 مليون يورو من مرفق البيئة العالمية يستخدم لدعم مشاريع مختلفة، لم يتم تعيين قيم نقدية لدعم ومدخلات خبراء برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢.٢.٣ التحديات والفرص

تميل مشاريع المياه والبيئة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى التنفيذ من خلال القطاع العام، وعلى هذا النحو، تحتاج الى فترات زمنية طويلة. يرجع جزء من هذا إلى طبيعة صنع القرار العام في البلدان المعنية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الطبيعة التسلسلية للعمليات الداخلية لبنك الاستثمار الأوروبي وغيره من المؤسسات المالية الدولية. حيثما أمكن، تتم متابعة الأنشطة بالتوازي لكن بعض القواعد الإجرائية تتطلب الوفاء بمراحل مختلفة لبدء الخطوات التالية. استغرقت تعبئة التمويل المتاح للمساعدة الفنية (مثل الإجراءات المناخية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) 6 أشهر، واستغرقت عملية شراء المساعدة الفنية للمشاريع الأكبر 6-8 أشهر. وجه التداخل بين البرامج في هذه العملية هو مرحلة التعبير عن الاهتمام (من شهر إلى شهرين)، والتي يمكن إجراؤها قبل تأكيد التمويل.

لم يكن البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط مصاحبًا لحزمة منح المساعدة الفنية لدراسات الجدوى واسعة النطاق التي كان من المتوقع أن يعدها البرنامج. لقد تطلب ذلك الكثير من الجهد للحصول على التمويل، والأهم من ذلك أنه أدى إلى تأخيرات كبيرة لتأمين التمويل من خلال عملية تقديم معقدة نسبيًا للحصول على أموال المساعدة الفنية (في المتوسط 6 أشهر لتأمين الأموال). بالإضافة إلى 6-9 أشهر من أجل التعاقد مع المساعدة الفنية مما أدى إلى تأخيرات كبيرة وبعض الإحباطات. من ناحية أخرى، كان التوافر الفوري والمستمر للخبراء المقيمين والمساعدات الفنية قصيرة الأجل ضمن البرنامج الثاني للاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط أمرًا لا يقدر بثمن من حيث القدرة على إشراك مروجي المشروعات على الفور.

يُعد الحصول على البيانات الفنية من المروجين مشكلة وعملية طويلة، مما يؤدي إلى إبطاء التقييم أو حتى منعه. في بعض الأحيان، لا تتوفر البيانات ذات الصلة مما يشير إلى الحاجة إلى مساعدة فنية وربما دراسة جدوى وهو أمر قد يحرص المروجون على تجنبه بسبب التأخيرات المذكورة أعلاه. في أوقات أخرى، تكون الدراسات موجودة ولكن المروج لا يمتلكها ولا يمكنه إصدارها بسهولة، أو لم يتم التحقق من صحة التقارير النهائية رسميًا على أعلى مستوى وبالتالي تظل «مسودة» أو تقديرية.

أعقبت المرحلة الثانية من آفاق 2020 موجة كبيرة من استثمارات بنك الاستثمار الأوروبي في قطاعات المياه / مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. تظهر الفترة 2007-2011، التي تتزامن مع الأزمة المالية العالمية والربيع العربي، فجوة في الإقراض لمشاريع المياه / البيئة (باستثناء ثلاثة مشاريع كبيرة في عام 2009). منذ عام 2012، كانت هناك موجة متجددة من الإقراض لمشاريع المياه / البيئة، والتي ساهمت فيها وشكلت جزءًا لا يتجزأ منها استثمارات الحد من التلوث والوقاية منه من مبادرة آفاق 2020 وبرنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. من المتوقع أن تساهم مشاريع الأنبوب لبرنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الحفاظ على هذا الزخم في الإقراض لمشاريع المياه والبيئة لعدد من السنوات حتى بعد نهاية البرنامج، وذلك نظرًا لدورات المشروع الطويلة المعنية في القطاعات والبلدان.

البرنامج المتكامل لحماية بحيرة بنزرت من التلوث

يتم تمويل مشروع إزالة التلوث في بحيرة بنزرت من قبل بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، الاتحاد الأوروبي، والدولة التونسية. وهو مشروع من مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط ويركز على أربع مجالات رئيسية هي الحد من التلوث الصناعي، إعادة التأهيل وتقوية شبكة الصرف الصحي والمجارير، معالجة المخلفات الصناعية الصلبة وتحسين نوعية الحياة (من خلال تطوير ضفاف البحيرة وتوسيع موانئ الصيد القريبة) وهو مكون أفقي لدعم المؤسسات والإدارة لتعزيز كفاءتها في الإدارة البيئية والاستدامة.

كان إعتماد الاتحاد من أجل المتوسط ووضع علامته في أكتوبر 2013 لمشروع بحيرة بنزرت بمثابة الاعتراف بمشروع رائد يمكن أن يكون مثالًا للآخرين، سواء من حيث التأثير العام على الحد من التلوث أو الحوار النموذجي الذي تم وضعه مع الجهات الفاعلة المحلية.

قامت مبادرة آفاق 2020 من خلال مكون استثمارات الحد من التلوث والوقاية منه ودعم برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بإعداد المشروع وساعدت وحدة الإدارة (وحدة تخطيط الأهداف UGPO) خلال المرحلة الأولى من التنفيذ. ومن خلال مكون بناء قدرات آفاق 2020 (مبادرة بناء القدرات/ برنامج البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط) والتزام نقطة الاتصال التونسية وفريقها، تم تحقيق مشاركة أصحاب المصلحة للإدارة المتكاملة لبحيرة بنزرت عن طريق العديد من المشاورات الحية والتفاعلية مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية الرئيسية وجميع فئات أصحاب المصلحة، مما نتج عنه «ميثاق بحيرة بنزرت» من أجل مستقبل مستدام للبحيرة في عام 2012. تبع ذلك ومنذ ذلك الحين العديد من المشاورات الأخرى خلال المرحلة الثانية من آفاق ٢٠٢٠ (مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020)، حول خطة الإدارة للتنمية المستدامة للمنطقة وتدعيم هيكل الحوكمة.

تم إعادة إنتاج النهج التشاركي والخبرة الشاملة في تطوير ميثاق بحيرة بنزرت في منطقة خليج تونس من خلال «ميثاق التنمية المستدامة لوادي مليان». بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق دراسة لتحديد مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التطهير المتكامل لأكبر نهر في تونس وهو مستجمع مياه نهر مجردة.

٣،٣ بناء القدرات (BC)

١.٣.٣ برنامج عمل بناء القدرات 2015-2020

تم تنفيذ مكون بناء قدرات آفاق 2020 بين عامي 2015-2020 بهدف عام هو «تعزيز شمولية وتنفيذ وإنفاذ السياسات والتشريعات البيئية، وتعزيز إدماج البعد البيئي على المستوى الوطني في السياسات الأخرى ودعم الإدارة البيئية الأفضل، وذلك بهدف الحد من التلوث البحري ومنعه من أجل تحقيق وضع بيئي جيد للبحر الأبيض المتوسط».

كانت الأهداف المحددة الأربعة لبرنامج العمل هي:

1. تحسين قدرة السياسات والتشريعات طنية على دعم الحد من التلوث ومنعه من خلال مراجعة وتحديث واستكمال السياسة البيئية الوطنية والأطر التشريعية (بما في ذلك تشجيع استخدام الأدوات الاقتصادية عند الاقتضاء) وعن طريق إجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة لإنشاء بيئة استثمارية مواتية ومستدامة.
2. تحسين قدرة البلدان الشريكة على صياغة وتنفيذ وإنفاذ التشريعات البيئية الوطنية وقدرة الامتثال للقطاع الخاص، بما في ذلك تسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز التعاون الإقليمي وكذلك تبادل الخبرات فيما بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.
3. تعزيز إدماج البعد البيئي في أطر سياسات القطاعات الرئيسية وممارسات القطاعين العام والخاص، وعن طريق تعزيز الإطار المؤسسي وزيادة قدرة القطاعين العام والخاص.
4. تمكين أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين من المشاركة بفاعلية في عمليات صنع القرار والمساهمة في تنفيذ الأهداف البيئية.

لقد تم تحقيق هذه الأهداف بالكامل من خلال النتائج المحققة التالية:

- تم تعزيز الأطر السياساتية والتشريعية للحد من التلوث ومنعه عبر المنطقة من خلال الجهود الوطنية على المستوى القطري؛ وتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها من خلال نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط؛ وكذلك بدعم من المشاريع الإقليمية والوطنية المخصصة.

© SWIM-H2020 SM project

- تم تعزيز القدرات الوطنية للحد من التلوث والوقاية منه من خلال الدورات التدريبية وورش العمل الوطنية والإقليمية والجولات الدراسية والتبادلات بين الأقران حول مجموعة متنوعة من القضايا، والتي تضم ما لا يقل عن 2000 مشارك[22] من 12 دولة شريكة[23] وكذلك من دول الاتحاد الأوروبي في المتوسط. تم تعديل العديد من الممارسات المتعلقة بالحد من التلوث والوقاية منه و/أو اعتمادها و/أو تكرارها كنتيجة لأنشطة التدريب والزيارات الدراسية وتبادل أفضل الممارسات.
- تمت مراجعة خطط العمل الوطنية بشأن الحد من التلوث من قبل جميع البلدان الشريكة في آفاق 2020 (باستثناء ليبيا وسوريا) للفترة 2016-2025 مع استمرار عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية. حتى الأردن وفلسطين «غير الأطراف في اتفاقية برشلونة» قاما بذلك بموجب إطار آفاق 2020.
- تم إنتاج العديد من الوثائق التوجيهية بشأن الموضوعات الرئيسية.
- صادقت سبع دول على بروتوكولات اتفاقية برشلونة: الجزائر (بروتوكول الوقاية والطوارئ، 2016)، وإيطاليا (بروتوكول الوقاية والطوارئ، 2016)، وإسرائيل (بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، 2016)، ولبنان (بروتوكولات الوقاية والطوارئ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، 2017)، وكرواتيا 2018 (بروتوكول خارجي، 2018) ومالطا (بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، 2019).
- طورت جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط خطط عمل وطنية بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين، كما تعد تركيا أيضًا طرفًا في هذه العملية.

قادت المجموعة الفرعية لبناء القدرات الاتحاد من أجل المتوسط (برئاسة مشتركة من الأردن والاتحاد الأوروبي) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. تم تنسيق الأنشطة بشكل وثيق واستكمالها مع أنشطة المكونات الأخرى، مثل تدابير بناء القدرات في إعداد الاستثمار وإدارة البيانات وإعداد التقارير في إطار المكونات الخاصة باستثمارات الحد من التلوث والوقاية منه، والمراجعة والرصد على التوالي.

22 آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ (ECRAN) خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، شبكة الانضمام الإقليمية البيئية والمناخية

23 الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس للأنشطة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وتركيا في الأنشطة الإقليمية.

جاء الدعم الرئيسي لتنفيذ مكون بناء قدرات آفاق 2020 من خلال المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي «مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020». ومع ذلك، ساهمت مجموعة من المشاريع والمبادرات الأخرى في بناء القدرات في موضوعات آفاق 2020 ذات الأولوية، بما في ذلك المشاريع التي تحمل الآعتماد بعلامة الاتحاد من أجل المتوسط مثل «بلوغرين للمجتمع المدني في حوض المتوسط»، والتي تدعم المشاركة المنسقة للمجتمع المدني في برامج بناء القدرات الإقليمية، ومشروع «مدمرو البلاستيك لمنطقة بحر أبيض متوسط خال من القمامة» للتطرق إلى مشكلة القمامة البحرية ومشروع «الإنتاج والاستهلاك المستدامان في البحر الأبيض المتوسط» الذي يتناول الاستهلاك والإنتاج المستدامين وريادة الأعمال الخضراء، والبرامج الإقليمية مثل «سويتش مد -نقلة البحر الأبيض المتوسط» و«القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط» (دعم سياسات محددة لخمسة بلدان لتعزيز إطار سياساتها الوطنية المتعلقة بالأكياس البلاستيكية IMAP ،(ذات الاستخدام الواحد والتعبئة البلاستيكية الرصد المتكامل وتقييم برامج البحر الأبيض المتوسط) وساحله» (أنشطة بناء القدرات والتدريب من أجل تنفيذ وتدابير لضبط التلوث البحري ومنعه، وتدابير IMAP، إدارة القمامة البحرية والامتثال والإنفاذ التي تستهدف مفتشي البيئة)؛ و«إزالة معدات الصيد» في منطقة البحر الأدرياتيكي الكبرى (دعم صانعي السياسات وأصحاب المصلحة للتعامل مع القمامة البحرية) ، و«شبكة الانضمام الإقليمية البيئية والمناخية» (تدريبات على التقييم البيئي الاستراتيجي /تقييم الأثر البيئي في غرب البلقان وتركيا)، والعديد من أنشطة التعاون الفني الألماني (معالجة مياه الصرف الصحي المتكاملة المستدامة وإعادة الاستخدام وغيرها الكثير)، أدوات التثنية وأداة تبادل الدعم الفني والمعلومات، إلخ.

والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020 (swim. h2020.eu-www)

فترة التنفيذ: 2016/02-2019/04

الميزانية: 6,705,250 يورو

السلطة المتعاقدة: مفوضية الاتحاد الأوروبي، المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية

الهدف العام للمشروع هو المساهمة، من خلال برنامج بناء القدرات المصمم والقائم على الاحتياجات، في تقليل التلوث البحري والاستخدام المستدام لموارد المياه النادرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على دول الجوار الجنوبية الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين[24] وتونس. كما استفادت دول غرب البلقان وتركيا وموريتانيا من الأنشطة الإقليمية.

في المجموع، تم تنفيذ ما يقرب من 100 نشاط في ٣ سنوات. أكدت المقابلات التي أجريت مع العديد من المستفيدين أن جميعهم تقريبًا استفادوا كثيرًا من المشروع. كان أكثر من نصفهم قادرين على تقديم توصيات ذات مغزى لتسلسلهم الهرمي والمساهمة بشكل مباشر في صياغة أو إصلاح السياسات في بلادهم. قام العديد منهم بمبادرات ملموسة لتحسين الوضع.

24 لا يجوز تفسير هذا التصنيف على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا يخل بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

الشكل 4: مكونات مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020

هيكل المشروع حول مواضيعه الرأسية والأفقية:

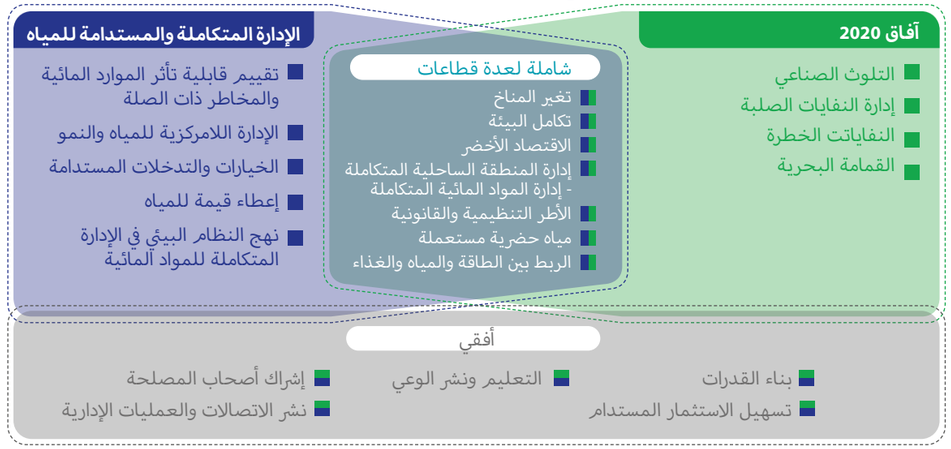

من خلال مكون بناء القدرات آفاق 2020 ومكونات آفاق 2020 الأخرى (ولكي نكون منصفين مع الدعم من العمليات والمشروعات الأخرى أيضًا)، تعمل الهيئات والآليات الخاصة بالتشاور بين الوزارات و / أو بين القطاعات و / أو أصحاب المصلحة المتعددين في العديد من البلدان. تتعاون وزارات البيئة والمياه والصناعة والمالية، وما إلى ذلك في إطار إعدادات مؤسسية منقحة (على سبيل المثال للإدارة المستدامة للنفايات الخطرة أو لمعالجة المواد البلاستيكية المخصصة للاستخدام لمرة واحدة). إجتمعت وزارتا البيئة والتعليم لأول مرة في إطار أنشطة آفاق 2020 وأنشأتا خطط تعاون دائمة.

في إطار مبادرة آفاق 2020، تم تطوير أفضل الممارسات والتدابير والتقنيات لقطاعات زيت الزيتون والحديد والصلب والأسمنت للتوجيه، بما في ذلك تدابير الاقتصاد الدائري. بالنسبة لقطاع مصانع الحديد والصلب، تم إجراء أول تقييم كامل لقطاع صناعي رئيسي بالتعاون مع معهد أبحاث (جامعة أثينا). تضمنت (1) وضع خريطة لجميع مصانع إنتاج الحديد والصلب في منطقة البحر الأبيض المتوسط الواقعة في المنطقة الساحلية على مسافة 50 كم تقريبًا من الساحل؛ و(2) تقييم أحمال التلوث الحالية والسابقة وبصمة صناعة الحديد والصلب في البحر المتوسط، مع مراعاة العمليات المختلفة المستخدمة في كل مصنع؛ و(3) العمل الميداني الأصلي الذي تم من خلاله الحد من التلوث في رواسب الموقع المتأثر بمصنع رئيسي للحديد والصلب تم إثباته على مدار 35 عامًا (كان هذا التخفيض نتيجة للتطبيق المشترك لأفضل التقنيات المتاحة بموجب السياسة واللوائح الأوروبية والوطنية (اليونانية)؛ و(4) دراسة تقييم إمكانيات تحسين عمليات الإنتاج وما يترتب على ذلك من خفض لأحمال التلوث إذا تم استخدام أفضل التقنيات المتاحة[25]. تم تصميم وتنفيذ نشاط بناء القدرات الإقليمية حول التقييم ونتائجه.

كانت الإرشادات الأخرى التي تم إعدادها من قبل مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020 تتعلق بتدبير المواد المرتشحة، وتدبير المواد المجروفة (خاصة بتونس وعلى أساس المبادئ التوجيهية الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط) وتوصيات من أجل تفاعل أفضل بين البحث والسياسة. وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر المتوسط أيضًا مبادئ توجيهية حول: إدارة ثنائي الفينيل متعدد الكلورة، والإدارة المستدامة للمدابغ، والإدارة البيئية لزيوت التشحيم، اصطياد القمامة، فكرة اكفل شاطئ، والتخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية المخصصة للاستخدام لمرة واحدة، والمبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن أحكام مرافق الاستقبال في الموانئ وتسليم النفايات الناتجة عن السفن في البحر الأبيض المتوسط؛ ووضع وثيقة إرشادية لتحديد تطبيق الرسوم بتكاليف معقولة لاستخدام مرافق الاستقبال في الموانئ أو، عند الاقتضاء، تطبيق نظام بدون رسوم خاصة في البحر الأبيض المتوسط؛ ووضع المعايير والمبادئ التوجيهية البحرية المشتركة؛ ووضع لائحة سجلات إطلاق ونقل الملوثات (نموذج للتنفيذ الوطني) ومنهجية مقترحة لتطوير وتطبيق معاملات الانبعاث الوطنية في حالة عدم توفر بيانات رصد حقيقية؛ كما وضع إرشادات محدثة حول إدارة مواد التجريف وأنشطة تحلية المياه، وما إلى ذلك.

ساهم المجتمع المدني في المنطقة بشكل كبير في رفع مستوى الوعي بالمواضيع والأهداف ذات الأولوية لبرنامج آفاق 2020 وفي التأثير على سلوك المواطنين. قامت جميع المنظمات غير الحكومية والجمعيات صاحبة المصلحة في آفاق 2020 بتعميم أهداف آفاق 2020 في استراتيجياتها السنوية أو المتجددة وبرامج عملها، وحشدت موارد كبيرة لتنفيذ أنشطة واسعة النطاق. على المستوى الإقليمي، جمعت المنظمات غير الحكومية المتوسطية الرئيسية[26] جهودها في إطار آلية الاتحاد من أجل المتوسط التي تحمل اسم «بلوغرين للمجتمع المدني في حوض المتوسط» والتي أدت دورًا فعالًا في منظمات المجتمع المدني الوطنية المشاركة في مشاريع وعمليات بناء القدرات الإقليمية. من الأمثلة على ذلك أن تنفيذ خطة عمل إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة من قبل البلدان والمنظمات الدولية والمعلمين والمنظمات غير الحكومية يمكن أن يؤدي إلى حشد التغييرات في الممارسات والتصورات لما يجب أن تكون عليه الاستدامة (انظر الصفحة 34).

24 https://www.h2020.net/component/jdownloads/send/291-lectures-presentations/2855-pollution-loads-from-iron-steel-industries-prof-michael-scoullos
https://www.h2020.net/component/jdownloads/send/291-lectures-presentations/2853-pollution-loads-and-pollution-reduction-prospects-v-paraskevopoulou

25 الشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومكتب معلومات البحر الأبيض المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، ومكتب برنامج المتوسط للصندوق العالمي للطبيعة، ومركز التعاون المتوسطي

© H2020 CB/MEP project

برنامج نقلة المتوسط ومشروع الإنتاج والاستهلاك المستدامان في البحر الأبيض المتوسط بعد ريو+20 وآفاق 2020

قدمت أنشطة برنامج نقلة المتوسط (سويتش مد) ومشروع الإنتاج والاستهلاك المستدامان في البحر الأبيض المتوسط مساهمات في مكون بناء القدرات لبرنامج عمل آفاق 2020 وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين وريادة الأعمال الخضراء في بلدان جنوبي وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وذلك كعنصر أساسي لمنع التلوث من خلال نماذج الأعمال الخضراء.

الهدف الرئيسي من «نقلة المتوسط» هو تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في بلدان البحر الأبيض المتوسط كوسيلة لمنع التلوث والتقدم نحو الاقتصادات الخضراء والدائرية.

الشركاء المنفذون: برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - مركز النشاط الإقليمي للإنتاج والاستهلاك المستدامين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة / شعبة الاقتصاد

الدول: دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأهداف المحددة: اعتماد خطة عمل البحر المتوسط بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة؛ معالجة ٤ قطاعات رئيسية: الغذاء والسياحة والإسكان وتصنيع السلع؛ وتدريب ودعم صناعات آلية الدعم (نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً) ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني؛ وإعداد برامج العمل الوطنية للإنتاج المستدام؛ وتطوير الأنشطة التجريبية؛ والتعاون مع الوكلاء الماليين لتسهيل الوصول إلى التمويل من قبل رواد الأعمال العاملين بنشاطات صديقة للبيئة.

الهدف الرئيسي من مشروع الإنتاج والاستهلاك المستدامان في البحر الأبيض المتوسط بعد ريو+20 وآفاق 2020 هو تعزيز الآليات المالية للاستثمار في الاستهلاك والإنتاج المستدامين من قبل الصناعات من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في غرب البلقان وتركيا (استكمال أهداف برنامج نقلة المتوسط (سويتش مد))

الشركاء المنفذون: برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - مركز النشاط الإقليمي للإنتاج والاستهلاك المستدامين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

الأهداف المحددة:

- توفير آليات مالية تدعم الصناعات المتوسطة الحجم في المغرب وتونس ومصر والأردن للوصول إلى التمويل لتنفيذ تدابير كفاءة الموارد
- تحفيز تنمية الصناعات الخضراء وريادة الأعمال في غرب البلقان وتركيا من خلال التدريب والمساعدة الفنية.

٢.٣.٣ الفرص والتحديات

عزز النطاق الإقليمي لمكون بناء القدرات آفاق 2020 مشاركة البلدان من خلال اقتراح حلول وطنية لتنفيذ القرارات الإقليمية، على وجه الخصوص من خلال مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020، تتوفر آلية مرنة -مدفوعة بالطلب- وجدت تقديرًا كبيرًا من قبل البلدان الشريكة لمجموعة من أنشطة المساعدة الفنية المستهدفة والمصممة على المستوى الوطني والتي تلبي احتياجاتهم.

توفر الرؤية طويلة المدى والالتزام المشترك بين البلدان الشريكة والشركاء المؤسسيين في إطار مبادرة آفاق 2020 إحساسًا بالملكية والاستمرارية خارج الحدود الزمنية لمشاريع محددة. وقد شجعت الأنشطة الملموسة القائمة على الاحتياجات والتي عالجت القضايا الرئيسية والناشئة أصحاب المصلحة المستهدفين على اتخاذ إجراءات المتابعة وتكرار التدخلات المهمة للمنطقة. وكان إطار العمل التنظيمي والسياسي الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط نقطة مرجعية رئيسية لأنشطة بناء القدرات لخطة آفاق 2020، وقاموا معًا بتصميم وتنفيذ العديد من أنشطة بناء القدرات.

ركز نهج بناء القدرات آفاق 2020 على الأنشطة المخصصة للتعلم من الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وقصص النجاح، فضلًا عن نشر الأساليب المبتكرة التي تم اختبارها في المشروعات الإسترشادية الممولة من الاتحاد الأوروبي ومن غيره. وقد سهلت تدخلات هذا المكون التكامل مع أنشطة التعاون الثنائي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وعززت الحوار الإقليمي والتعاون والتآزر مع الشركاء على المستوى المؤسسي والمشاريع والمبادرات الأخرى.

كان لكل من الحوارات المنهجية والهادفة مع نقاط اتصال آفاق 2020 والسلطات وأصحاب المصلحة، الحضور المنتظم على أرض الواقع لفرق تنفيذ مشروع آفاق ٢٠٢٠، التآزر القوي والمرئي مع المشاريع الأخرى ذات الصلة، استخدام النهج التصاعدي من القاعدة لأعلى، ومراعاة النوع الاجتماعي مساهمة كبيرة في النجاح الشامل لمكون بناء القدرات في آفاق 2020 وكانت ضرورية للحفاظ على الشعور بالملكية للمشروع وإحداث الاستجابة والمشاركة من جانب مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة الهامة للمجتمع المدني والقطاع الخاص.

لا تزال هناك تحديات كبيرة تتمثل في صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لتنفيذ أنشطة محددة من الوزارات وأصحاب المصلحة الآخرين في بعض البلدان الشريكة. ولا يزال عملية تطبيق القوانين تمثل نقطة ضعف في معظم البلدان الشريكة وهذا له تأثير سلبي على الجهود المبذولة لتعزيز وتطبيق بعض تدخلات المساعدة الفنية لآفاق 2020.

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في تعزيز القدرات على مدى السنوات الماضية في إطار آفاق 2020، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى زيادة تعزيز قدرات السلطات العامة وأصحاب المصلحة الآخرين. ومع استمرار الضغوط الجديدة في الظهور، تظل ثغرات الحوكمة مستمرة، بينما يلزم تبادل المعرفة الجديدة والخبرات القيمة.

أمثلة مختارة لتأثير مكون بناء القدرات في آفاق 2020: الإجراءات التي تمت بعد انتهاء أنشطة بناء القدرات في آفاق 2020

الجزائر: تم تطوير لوائح جديدة لتغليف المنتجات وتحديد أفضل التقنيات المتاحة في صناعات التعبئة والتغليف. أنتجت المسوحات المكثفة لرصد القمامة البحرية بيانات كافية لتحديد التدابير وإدخال تشريعات الوقاية.

مصر: قامت بتطوير استراتيجيتها الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وحشدت الأموال لبرامج تجريبية في المدارس الابتدائية والثانوية في العديد من المحافظات. كما طورت مصر تيارًا جديدًا لإدارة نفايات مخلفات البناء والهدم.

الأردن: قامت جمعية البنوك في الأردن بتكرار التجربة اللبنانية حول مشاركة القطاع الخاص في البنى التحتية للمياه مع التركيز على دور البنوك. في ديسمبر 2018، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم من أجل البيئة والتنمية المستدامة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين (اللجنة الوطنية لليونسكو، المنظمات غير الحكومية المختصة).

المغرب: وجهت «الرؤية والدعوة للعمل من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لمنطقة الرباط-سلا-القنيطرة» خطوات المرحلة التالية في العملية. تم قبول مذكرة المشروع ذات الصلة من قبل البنك الدولي وقوبلت بتمويل من المانحين.

إسرائيل: أدت المساعدة الفنية المستندة إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي للبلاستيك إلى الاستراتيجية الوطنية للنفايات البلاستيكية. تعاونت نقابة المصنعين الإسرائيليين مع وزارة حماية البيئة لاستضافة أول ورشة عمل مشتركة حول النفايات البلاستيكية وإعادة التدوير. في قطاع الزجاج، أنشأت وزارة حماية البيئة منشأة لفرز الزجاج.

لبنان: تطور التعاون بين وزارة البيئة ووزارة الصناعة فيما يتعلق بإدارة القطاع الصناعي والتصاريح الصناعية بشكل كبير. كما صاغ لبنان استراتيجية لمخلفات البناء والهدم.

فلسطين: تمت مراجعة المناهج الوطنية لتشمل الجوانب البيئية. تم توقيع مذكرة تفاهم في عام 2017 بين هيئة جودة البيئة ووزارة التربية والتعليم. كما تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى بين هيئة جودة البيئة ونقابة الصحفيين. سيواصل أصحاب المصلحة المدربون تنفيذ خطة عمل استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة. كما صاغت فلسطين لائحة داخلية لمخلفات البناء والهدم.

تونس: بالنسبة لنفايات الإنشاء والهدم، تم اتخاذ قرار مشترك بين وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التجهيز ينص على أن العطاءات الخاصة بالأشغال العامة ستلزم مقدمي العروض باستخدام ما لا يقل عن 30٪ من المواد من مخلفات الهدم المعاد تدويرها.

إعطاء الاستمرارية لمشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020 منذ عام 2019: مشروع دعم المياه والبيئة في منطقة الجوار الجنوبية من سياسة الجوار الأوروبية (med.eu-www.wes)

فترة التنفيذ: 2019/05-2023/05

الميزانية: 7,900,000 يورو

السلطة المتعاقدة: مفوضية الاتحاد الأوروبي، المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية

مشروع دعم المياه والبيئة في منطقة الجوار الجنوبية من سياسة الجوار الأوروبية هو مشروع إقليمي مدته ٤ سنوات مصمم للمساهمة في تنفيذ نهج متكامل للحد من التلوث والوقاية منه، بما يتماشى مع جدول أعمال الاتحاد من أجل المتوسط واتفاقية برشلونة. أيضًا من المفترض أن يساهم المشروع في زيادة كفاءة إدارة موارد المياه الشحيحة. ويهدف إلى القيام بذلك من خلال زيادة قدرة أصحاب المصلحة الذين يشاركون في الحد من التلوث وإدارة المياه ودعمهم في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية والمائية. يركز مشروع دعم المياه والبيئة في منطقة الجوار الجنوبية من سياسة الجوار الأوروبية على مبادرة آفاق 2020 وعلى المشاريع الإقليمية (بما في ذلك مبادرة بناء القدرات/ برنامج البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمشروعين الأول والثاني للإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه) ويتم تنفيذه بالتنسيق مع العديد من المشاريع والعمليات الإقليمية الأخرى.

٤،٣ المراجعة والرصد

١.٤.٣ برنامج عمل المراجعة والرصد 2015-2020

تم تنفيذ مكون المراجعة والرصد بين عامي 2015-2020 بهدف عام هو «ضمان توافر وجودة وإمكانية الوصول واستدامة بيانات الرصد والمعلومات اللازمة لقاعدة المعرفة الداعمة للتقييم المنتظم لآفاق 2020».

الأهداف المحددة الأربعة لبرنامج العمل هي:

- تعزيز نظم المعلومات الوطنية المثلى التي تسمح بالإنتاج المنهجي للإبلاغ القائم على المؤشرات وتبادل البيانات؛
- توسيع أولويات آفاق 2020 الحالية مع التركيز بشكل خاص على المياه والنفايات الصلبة والانبعاثات الصناعية، وتحديد ومعالجة مجالات الأولويات الإضافية؛
- ضمان استدامة إعداد الحوكمة لعمليات مراجعة آفاق 2020؛
- تشجيع دمج نتائج مراجعة آفاق 2020 في عملية صنع السياسات على المستويين الإقليمي والوطني.

تم تحقيق هذه الأهداف بالكامل من خلال النتائج التالية:

- إجراء تقييم إقليمي مبني على المؤشرات مع صياغة (موجز لصناع القرار) معتمدا على ١١ مؤشرًا شاملًا وعملية تشاور ومراجعة للأقران. بالاستناد إلى قاعدة المعرفة والبنية التحتية والبيانات والمعلومات المستمدة من التقييم الأول لآفاق 2020، فإن التقييم الثاني لآفاق 2020 وضع في الاعتبار النطاق الموسع لبرنامج عمل آفاق 2020 (2015-2020) من خلال تضمين مصادر التلوث البرية الرئيسية المحددة، بالإضافة إلى القضايا الناشئة المتعلقة بالقمامة البحرية والنفايات الخطرة وجودة مياه الاستحمام.
- إجراء تقييم «متوسط الأجل» قائم على المؤشرات للخطط الإقليمية بموجب بروتوكول اتفاقية برشلونة للمصادر الأرضية (المادة ١٥) (في مجالات مياه الصرف الصحي ومياه العواصف والحمأة والزراعة وتربية الأحياء المائية والقمامة البحرية وإدارة التلوث الصناعي) وتم أخذ النتائج في الاعتبار لتنفيذ آفاق 2020 حسب الاقتضاء.
- تعزيز قدرات الرصد على المستوى الوطني في ٩ دول شريكة[27] من خلال التدريبات والدعم المالي والفني. استفادت جميع بلدان البحر المتوسط عمليًا من أنشطة القدرات الإقليمية ذات الصلة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
- بدء تدفقات بيانات جديدة للنفايات والانبعاثات الصناعية ومياه الصرف.
- توحيد أدوات وإجراءات إدارة البيانات وتدفقات التقارير (سجل إصدار الملوثات وانتقالها، آفاق 2020، الرصد المتكامل وتقييم برامج البحر الأبيض المتوسط وساحله) وأصبحت منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وإنفو ماب (InfoMAP) جاهزة لتؤدي وظيفة مخزن معلومات مشترك لتبادل البيانات مرتبط مع عمليات الوكالة الأوروبية للبيئة لخدمة قابلية التشغيل البيني بين إنفو ماب ونظام معلومات الاتحاد الأوروبي البيئة البحرية (WISE-MARINE) بشأن.

© Thomais Vlachogianni

© Thomais Vlachogianni

27 الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين وتونس

قاد هذه المجموعة الفرعية كل من وكالة البيئة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر المتوسط. وتم تنسيق الأنشطة بشكل وثيق واستكمالها بأنشطة من المكونات الأخرى، ومع المجموعات الفرعية الأخرى من خلال اجتماعات متتالية، وتوفير وتبادل الخبرات، والتنظيم المشترك لبعض الدورات التدريبية التي تم تسميتها.

الشكل 5: مكون المراجعة والرصد لآفاق 2020 والجدول الزمني لنظام سياسة الجوار الأوروبية – نظام المعلومات البيئية المشترك الثاني

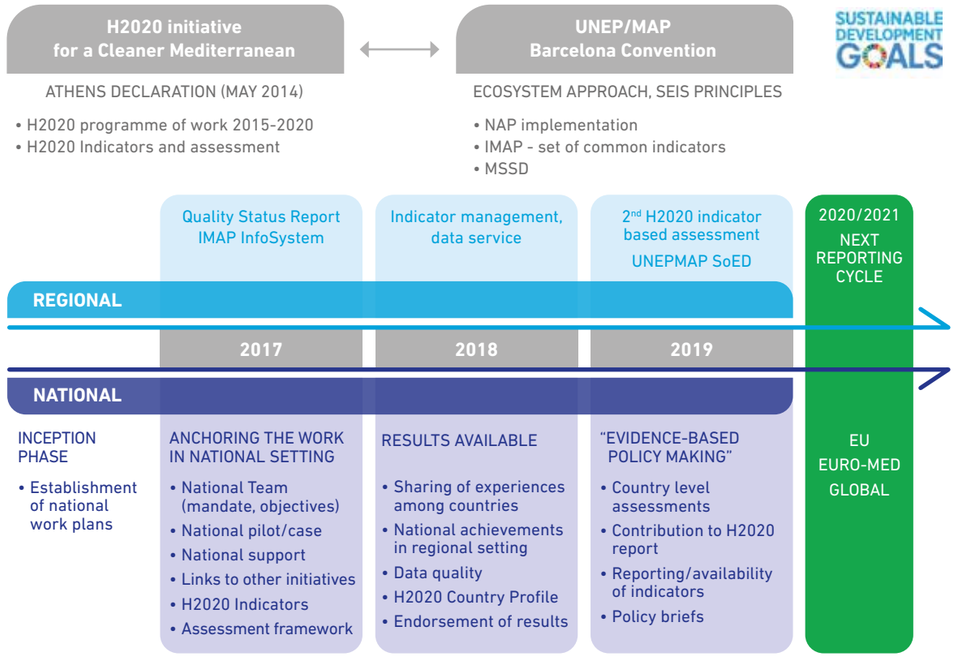

آلية دعم الجنوب لنظام سياسة الجوار الأوروبية من نظام المعلومات البيئية المشترك الثاني

فترة التنفيذ: 2016-2020

مصدر التمويل: المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية التابعة للمفوضية الأوروبية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

الوكالات المنفذة: الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

تهدف آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشترك إلى المساهمة في الحد من التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط من خلال تطوير نظام معلومات بيئية مشترك يدعم الإنتاج والتبادل المنتظم للبيانات والمؤشرات والمعلومات البيئية التي تم تقييمها وذلك بجودة عالية. يعد الهدف الشامل هو ضمان اتساق وتنسيق التقارير البيئية على المستوى الإقليمي لدعم صنع سياسات أكثر كفاءة (أي فيما يتعلق بالمساهمة في الحد من التلوث البحري).
الهدف المحدد هو تحسين توافر المعلومات البيئية ذات الصلة والوصول إليها لصالح صنع سياسات فعالة وقائمة على المعرفة في الجوار الجنوبي الأوروبي، بما في ذلك الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس.

تقرير المراجعة والرصد لآفاق 2020[28] (التقييم الثاني لآفاق 2020) الذي أعدته الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط هو الناتج الرئيسي لمكون المراجعة والرصد من آفاق 2020. تمت مراجعة وتوسيع مجموعة مؤشرات آفاق 2020 في المرحلة الثانية من آفاق 2020 وتشمل ما مجموعه ١١ مؤشرًا كليًا و٨ مؤشرات فرعية، يوجد منهما اثنان تكميليان وتغطي المجالات المواضيعية الثلاثة لآفاق 2020: المياه والنفايات (بما في ذلك القمامة البحرية) والانبعاثات الصناعية. تنتج مجموعة مؤشرات آفاق 2020 المعدلة عن عملية تشاركية واسعة النطاق، تشمل إنشاء فرق وطنية لترجمة آلية مراجعة آفاق 2020 ضمن السياق الوطني وتعيين ممثلين وطنيين في المجموعة الفرعية للمراجعة والرصد لآفاق 2020. وتعد مؤشرات آفاق 2020 المحدثة هذه وصفية.

تعتبر مجموعة مؤشرات آفاق 2020 الأداة الأساسية لقياس الاتجاهات وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأطر التنظيمية الإقليمية والوطنية. ولتقييم الضغوط على البحر الأبيض المتوسط، تم اتخاذ وجهة نظر شاملة باستخدام إطار «من المصدر إلى البحر» لهيكلة التقييم المواضيعي. يربط هذا التحول جميع التدفقات ذات الصلة إلى نهج أكثر تكاملًا من المصدر الأعلى إلى منطقة المصب ذات التأثير على النظام البيئي البحري المتوسطي ضمن إطار العوامل الدافعة والضغوطات والدولة والتأثير والاستجابة. يُكمل التقييم الثاني لآفاق 2020 دراسات تقييم البحر الأبيض المتوسط الأخرى، لا سيما تقرير «حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط» للخطة الزرقاء وتقارير حالة جودة البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 تُعد مؤشرات آفاق 2020 جزءًا من المؤشرات المختارة لرصد تنفيذ خطط العمل الوطنية، وبالتالي يشار إليها بالفعل باسم مؤشرات مبادرة آفاق 2020 / خطة العمل الوطنية.

28 تقرير تجميعي: نحو متوسط أفضل بيئيا: عقد من التقدم. مبادرة رصد أفق 2020 الإقليمية تقرير فني: تقييم فني للتقدم نحو متوسط أفضل بيئيا. رصد النتائج والإبلاغ عنها لمبادرة آفاق 2020 الإقليمية

على المستوى الوطني، تُبذل جهود مهمة لتطوير أنظمة المعلومات ومثالا على ذلك في مجال إدارة النفايات. وقد بدأت الأردن وإسرائيل في تطوير أنظمة معلومات النفايات الوطنية التي تساهم في مراقبة إنفاذ أحكام التشريع ذات الصلة. أما تونس فقد صممت نظام معلومات مخصصًا للنفايات الخطرة وعملية لرصد مؤشرات الصحة والبيئة. وعلى المستوى الإقليمي، تم تحقيق إنجاز رئيسي خلال العامين الماضيين مع تطوير منصة إنفو ماب من قبل مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، مركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات[29]. علاوة على ذلك، وافق الاجتماع الواحد والعشرون بين الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (ديسمبر 2019) على العناصر الرئيسية وخارطة الطريق لإعداد سياسة إدارة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (السياسة ذاتها سيتم تطويرها في 2020-2021).

في المرحلة الثانية من آفاق 2020، تم تعزيز التعاون الوطني والتنسيق والحوكمة من خلال المشاركة والاتصال مع العديد من أصحاب المصلحة والكيانات، مثل اللجان الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة ، ونقاط اتصال برنامج تقييم ومكافحة تلوث البحر البيض المتوسط، ووزارات الداخلية والصناعة والمياه والري والصحة والسلطات المحلية.

في عملية مدفوعة بشكل رئيسي من قبل السلطات المعنية التي تمثل المنظمات البيئية والإحصائية، بُذلت جهود لزيادة الاقتناع بالعملية والنتائج. استفادت بعض البلدان، مثل فلسطين وتونس والأردن، من الزخم الناتج عن مشاريع التعاون الإقليمي في إطار آفاق 2020 لإنشاء لجان وطنية تضم المؤسسات ومجموعات عمل وطنية تضم أيضًا ممثلين عن العديد من السلطات ذات الصلة. علاوة على ذلك، وخلال السنوات الماضية، ظهرت أمثلة أكثر واقعية على المشاركة والتعاون مع المجتمع المدني.

29 http://www.info-rac.org/en/infomap-system/infomapnode

© SWIM-H2020 SM

الشكل 6: نظرة عامة تخطيطية من المصدر إلى البحر مع قائمة موحدة لمؤشرات آفاق 2020 لكل مجال مواضيعي (المصدر:ETC-ICM-Deltares)

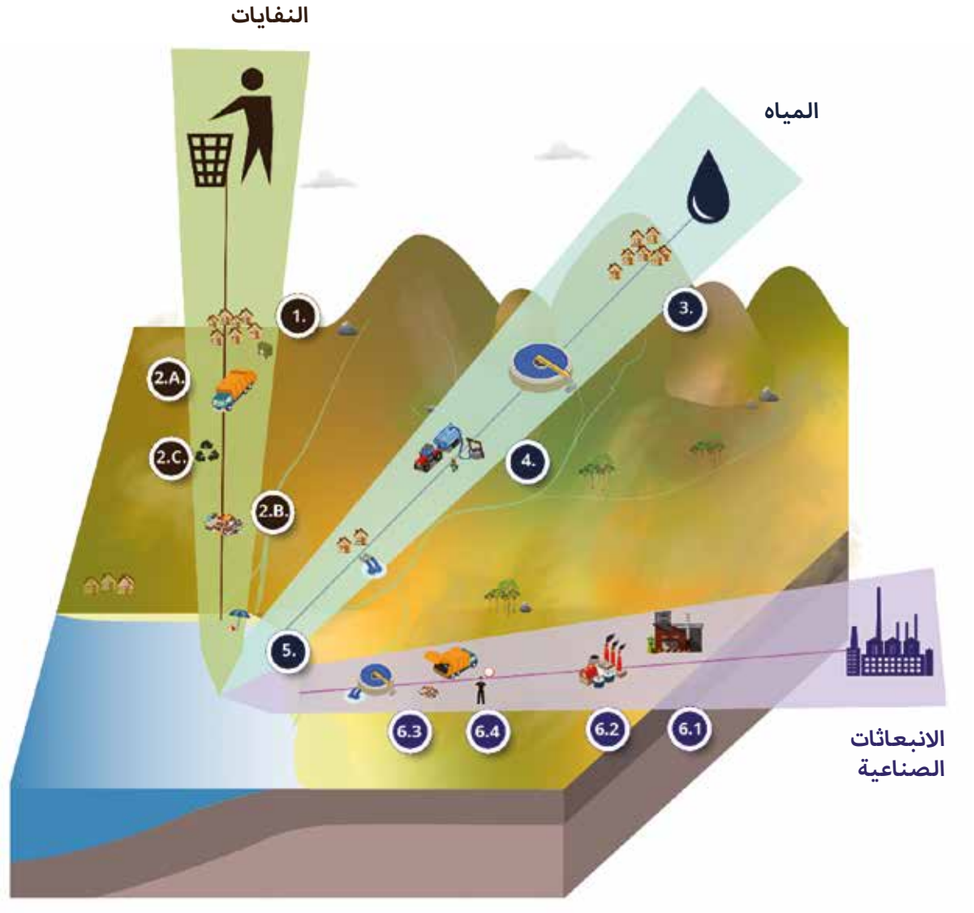

النفايات

1. توليد وتكوين النفايات البلدية
2.A جمع النفايات
2.B مواقع المكبات
2.C نسبة النفايات البلاستيكية المتولدة والتي يتم إعادة تدويرها

المياه

3. توافر أنظمة الصرف الصحي
4. سلسلة مياه الصرف الصحي البلدية
5. جودة المياه البحرية والساحلية

الانبعاثات الصناعية

6.1 إنتاج المغذيات من القطاعات الصناعية
6.2 إنتاج مواد سامة
6.3 النفايات الصناعية الخطرة
6.4 تدابير توفيق الأوضاع

٢.٤.٣ التحديات والفرص

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتوحيد البيانات والمعلومات لإثبات صحة التقارير حول التقدم مع البيانات الواقعية، لا تزال الأدلة البيئية الملموسة الكاملة غير متوفرة. ومن ثم، تم تفعيل آلية جمع وتبادل البيانات مع تحقيق إنجازات ملموسة من حيث تدفقات البيانات الراسخة وأدوات ومنصات الإبلاغ (عمل التقارير). مع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في البيانات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العوائق في جمع البيانات الناتجة عن نقص قدرات الرصد والمعدات والموارد، ويرجع جزئيًا من جانب آخر إلى الافتقار إلى التنظيم الوطني واتفاقيات التعاون (حوكمة البيانات) والبنية التحتية المناسبة التي تسمح بالوصول إلى البيانات. بالتالي وفي حالة عدم وجود مجموعة متماسكة من الأدلة، يعتمد استعراض التقدم على البيانات الموثوقة الموجودة والمحدودة والمعرفة المتراكمة داخل المؤسسات لملء الفجوات وتوثيق التقدم، وذلك كما يكملها تقدير الخبراء على أساس الدراسات الميدانية والمشاريع البحثية وتحليل الأداء البيئي المقارن.

لقد بُذلت جهود كبيرة لإعداد عملية الإبلاغ (عمل التقارير) لمبادرة آفاق 2020 على المستويين الوطني والإقليمي، ولكن لا تزال هناك فجوات مهمة في البيانات. معظم البيانات المتعلقة بآفاق 2020 من جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تقريبًا غير متاحة للجمهور عبر خدمات أو منصات أو واجهات الشبكة العنكبوتية. على الرغم من زيادة الحوار بين المؤسسات، يظل التعاون بين المؤسسات الحكومية في بعض الحالات محدودًا للغاية مما يؤدي إلى نقص التماسك، ويتسبب في إعاقة الجهود المبذولة من أجل تكامل سياسة البيانات بشكل أكثر فعالية.

لأجل المساعدة في المواقف العديدة، ساهمت مراجعة ومواءمة مؤشرات آفاق 2020 مع المبادرات الوطنية الأخرى (مثل خطط العمل الوطنية) والإقليمية (مثل الرصد المتكامل وتقييم برامج البحر الأبيض المتوسط وساحله والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة) والعالمية (مثل أهداف التنمية المستدامة) ومؤشراتها في تعزيز التآزر وتشجيع الإدماج في السياسات. كانت عملية المواءمة هذه مهمة مركزية لتوجيه البلدان في تحديد مجالات التكامل والربط بمؤسسات مختلفة على المستويين الوطني والإقليمي. ضمنت هذه المواءمة تحسين واستخدام البيانات والمعلومات الموجودة لتلبية أغراض مختلفة، وتنظيم المعلومات بطريقة منهجية ومتناسقة. كما شجعت على إجراء تقييم أكثر شمولًا وتكاملًا للتقدم المتعلق بالموضوعات ذات الأولوية، بما يتماشى مع مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك. كان ضمان مواءمة مؤشرات آفاق ٢٠٢٠ مع العمليات الجارية الأخرى أمرًا بالغ الأهمية أيضًا لتقليل عبء الإبلاغ على البلدان وتحسين استخدام البيانات لأغراض مختلفة.

المبادئ السبعة التي يقوم عليها نظام المعلومات البيئية المشترك

1) يجب أن تُدار المعلومات في أقرب مكان ممكن من مصدرها

2) يجب جمع المعلومات مرة واحدة ومشاركتها مع الآخرين لأغراض عديدة

3) يجب أن تكون المعلومات متاحة بسهولة للسلطات العامة لتمكنها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير القانونية بسهولة

4) يجب أن تكون المعلومات متاحة بسهولة للمستخدمين النهائيين، وبشكل أساسي للسلطات العامة على جميع المستويات، وذلك لتمكينهم من تقييم حالة البيئة وفعالية سياساتهم في الوقت المناسب ولتصميم سياسات جديدة

5) يجب أن تكون المعلومات متاحة أيضًا لتمكين المستخدمين النهائيين، سواء السلطات العامة أو المواطنين، من إجراء مقارنات على النطاق الجغرافي المناسب (مثل البلدان والمدن ومناطق تجمعات المياه) والمشاركة بشكل فعّال في تطوير وتنفيذ السياسة البيئية

6) يجب أن تكون المعلومات متاحة بالكامل لعامة الناس، ويجب أن تراعي المستوى المناسب لتجميع البيانات على النحو الواجب ويجب أن تخضع لقيود السرية المناسبة، ويجب أن تكون على المستوى الوطني باللغة (أو اللغات) الوطنية ذات الصلة

7) يجب دعم تبادل المعلومات ومعالجتها من خلال أدوات برمجية مشتركة ومفتوحة المصدر ومجانية

الأبحاث كمكون شامل للمرحلة الثانية من آفاق 2020

تضمن برنامج عمل آفاق 2020 للفترة 2015-2020 هدفًا عامًا يتعلق بالبحوث «لزيادة قاعدة المعرفة وتطوير التقنيات المبتكرة، بما في ذلك نشرها ونقلها من أجل منع وتقليل التلوث في البحر الأبيض المتوسط».

شملت الأهداف الخاصة ما يلي:

1. معالجة الثغرات البحثية اللازمة لتحقيق أهداف آفاق 2020
2. تطوير آليات لتحسين التفاعل بين العلم والسياسات والممارسة

على وجه التحديد، أجرى مكون بناء القدرات لآفاق 2020، بدعم من مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020، تحليلًا لنتائج الأبحاث[30] لإدخال السياسات والممارسات المهمة لإدارة المياه ومنع التلوث البحري والحد منه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقديم مجموعة من التوصيات الرئيسية لتفاعل أفضل بين الأبحاث والسياسات لدعم بشكل مباشر مكون الأبحاث في آفاق 2020 وأيضًا دعم عمل الوكالة الأوروبية للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والاتحاد من أجل المتوسط. حدد التحليل المشاريع الممولة في البرنامج الإطاري السابع للأمم المتحدة والبرنامج الإطاري للبحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي الذي يحمل الاسم آفاق 2020 نفسه، وكذلك المشاريع الأخرى مثل مشروع الاتحاد الأوروبي للابتكار البيئي ومشروعEFIL + ، وبرنامج الجوار الأوروبي للتعاون المشترك عبر الحدود، وإنترريج ميد، وأداة مساعدة ما قبل الانضمام الأدرياتيكي وذلك من أجل تحديد نتائج حول مدى صلة آفاق ٢٠٢٠ (النفايات البلدية، ومياه الصرف الصحي الحضرية، والتلوث الصناعي، والنفايات البحرية وما إلى ذلك) بهدف تقوية واجهة السياسات والعلم. من بين أكثر من 400 مشروع تم فحصها، تم تحديد ٢٣ مشروعًا باعتبارها ذات صلة خاصة بموضوعات السياسات الخاصة ببرنامج عمل آفاق 2020.

يوضح هذا أن عددًا كبيرًا من المشاريع البحثية الموجهة نحو السياسات في المنطقة يتم تنفيذها في البحر الأبيض المتوسط. في الوقت نفسه، لا تزال هناك حاجة إلى (أ) توصيات واستنتاجات أكثر جدوى لمشاريع الأبحاث وهو أمر يتطلب تصميمًا وتعاونًا أفضل منذ بداية مؤسسات البحوث مع أصحاب المصلحة في السياسات؛ و (ب) عمليات صنع السياسات للاستفادة بقوة أكبر من المعرفة والمعلومات والبيانات التي يتم إنشاؤها في المنطقة وخارجها من قبل الجامعات ومعاهد البحوث والمجتمعات المحلية.

من الأمثلة الواضحة على الالتزامات البحثية المتقدمة مبادرات شراكة البحث والتطوير في منطقة البحر المتوسط (http://prima-med.org) وبلو ميد (http://www.bluemed-initiative.eu) والتي تعمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد من أجل المتوسط، على تعزيز ومعالجة القضايا الهامة للبحر الأبيض المتوسط وتؤدي دورًا مركزيًا في أجندات الأبحاث والابتكار في المنطقة.

على الرغم من أنه لا يتبع مباشرة برنامج عمل آفاق 2020، تمت كتابة أول تقرير علمي على الإطلاق «المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من قبل شبكة خبراء البحر المتوسط حول التغير المناخي والبيئي خلال المرحلة ٢ من آفاق 2020. تم وضع ملخص لصانعي السياسات يهدف إلى سد الفجوة بين العلماء وصناع القرار، وتسهيل اتخاذ القرار بشأن النتائج العلمية القوية وبالتالي المساهمة في تحسين السياسات على جميع المستويات.

30 https://www.swim-h2020.eu/strengthening-the-research-to-policy-practice-interface/

٤ الاستنتاجات والآفاق

٤،١ الاستنتاجات الرئيسية

أكدت مجموعة التسيير لآفاق 2020، في اجتماعها الأخير في سبتمبر 2019[31] أن مبادرة آفاق 2020 من أجل متوسط أفضل بيئياً (H2020) تعتبر نجاحًا شاملًا، وأنه في الغالب قد تم وبدرجة مرضية استيفاء مجالها وبرنامج عملها في إطار المكونات الثلاثة والتي هي الاستثمار في الحد من التلوث والوقاية منه، وبناء القدرات، والمراجعة والرصد. لقد كان أكبر تأثير له هو في البناء على المؤسسات والمبادرات والنتائج القائمة، وسد الثغرات حيث يمكن أن يحقق قيمة مضافة وفي تعزيز التعاون الإقليمي والتواصل والشراكة، والحفاظ بمرور الوقت على جدول أعمال واضح ومشترك للأهداف المشتركة.

يعد قياس تأثيرات مبادرة آفاق 2020 على حالة بيئة البحر الأبيض المتوسط مهمة معقدة، حيث لا يمكن ملاحظة الاتجاهات إلا على المدى الطويل. ومع ذلك، هناك دليل على التقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج عمل آفاق 2020، ويتضح ذلك من الاستثمارات الإضافية في الحد من التلوث والوقاية منه، وتعزيز القدرات وأطر السياسات والأطر القانونية المعززة للحد من التلوث ومنعه، وتحسين المعلومات والمعرفة بشأن التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز التعليم والوعي بشأن التنمية المستدامة والتصريح الرسمي بإعطاء أولوية أعلى للحد من التلوث والوقاية منه، ويتضح ذلك في جداول الأعمال السياسية الإقليمية والوطنية في جميع أنحاء المنطقة.

تم تحديث العديد من السياسات والنصوص التشريعية الحالية أو إدخال سياسات جديدة بدعم من خطة آفاق 2020 وخاصة من خلال مكون بناء القدرات، ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به من حيث التنفيذ الفعال لها وإنفاذها. تم تعزيز التنسيق بين الإدارات داخل وزارات البيئة، والحوار بين الوزارات (التعليم، الصناعة، المياه، الزراعة، الاقتصاد، وما إلى ذلك) وإشراك أصحاب المصلحة، وساعدت المبادرة البلدان على تعميم أهمية البيئة والنظر فيها كمسألة شاملة. ويعتبر تركيز المرحلة الثانية من آفاق 2020 بشأن المصالح الوطنية المحددة والتبادلات بين الأقران بين البلدان من الجوانب الفعالة وبشكل خاص في برنامج عمل آفاق 2020.

يجب مواصلة هذا العمل وتعزيزه في الخطوات التالية:

31 الاجتماع العاشر لمجموعة التسيير لبرنامج آفاق 2020 25 سبتمبر 2019. ملخص نتائج الاجتماع.

تعبئة التغييرات في الممارسات والسلوك من خلال استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة وخطة عملها

صادق الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط في مايو 2014 بشكل رسمي وبالإجماع على استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة. تم الانتهاء من الاستراتيجية بدعم من مبادرة آفاق 2020 التي سهلت المشاورات النهائية لأصحاب المصلحة بشأن النص.

تهدف الاستراتيجية إلى تشجيع دول البحر الأبيض المتوسط على تطوير وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أنظمة التعليم الرسمية، وفي جميع المواضيع ذات الصلة، وكذلك في التعليم غير الرسمي. سيمد هذا الأمر المستهدفين بمعارف ومهارات في مجال التنمية المستدامة، فيجعلهم أكثر كفاءة وثقة ويزيد الفرص المتاحة لهم للعمل من أجل حياة صحية ومثمرة تنسجم مع الطبيعة وتراعي القيم الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي في البحر الأبيض المتوسط وما بعده. هذه أول استراتيجية إقليمية للتعليم تتناول منطقة بيئية تمس ٣ قارات والعديد من البلدان ذات الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

بعد فترة وجيزة من اعتماد الاستراتيجية (2014) بدا أن تنفيذها غير متكافئ بين دول المنطقة، بينما في عام 2015، أدى اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومنها الهدف الرابع 4,7 إلى تعزيز دور التعليم من أجل التنمية المستدامة. أدى ذلك إلى التطوير التشاركي لخطة عمل استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة من قبل خبراء الوزارات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وسمح باعتمادها من قبل مؤتمر وزراء التعليم المتوسطي (نيقوسيا 2016). تسعى خطة العمل لوضع الاستراتيجية قيد التنفيذ وتوفر توجيهات استراتيجية في المجالات ذات الأولوية للتدخلات المؤسسية والتشغيلية (الأنشطة الموصى بها وخارطة الطريق الإرشادية)، والمجالات المواضيعية المشتركة، والبرامج على مستوى المنطقة، فضلًا عن مؤشرات لرصد التقدم (بما يتماشى مع تلك الخاصة بهدف التنمية المستدامة 4,7).

في مؤتمر نيقوسيا الوزاري، تم إنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة[32] لتوجيه ورصد تنفيذ خطة العمل على المستوى الإقليمي ودعم البلدان. ترأسها وزارة التربية والتعليم في قبرص، وتضم أعضاء ووزارات التربية والتعليم من كرواتيا، واليونان، ومالطا، والبرتغال، ووزارة البيئة الأردنية، وكذلك المنظمات الدولية مثل مكتب اليونسكو في البندقية، واتحاد البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وجامعة الدول العربية. لقد اجتمعت اللجنة مرتين منذ ذلك الحين، لتقدم تقريرًا عن التقدم المحرز وتخطط للخطوات التالية. بالتعاون مع البلدان، تنظم اللجنة المتوسطية للتعليم من أجل التنمية المستدامة أنشطة مصممة خصيصًا لتطوير الكفاءات في تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة ولتوفير الدعم الفني للتنفيذ المناسب لبرنامج تطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع أطر جدول أعمال 2030 الوطنية، وذلك من خلال التدريبات والمشاورات.

بين عامي 2017 و 2019، تم عقد سبعة فعاليات وطنية (في مصر والأردن وفلسطين وتونس والجزائر) واثنان إقليميان (في قبرص واليونان) بدعم من مشروع آلية دعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمياه ومبادرة آفاق 2020 للاتحاد الأوروبي، الاتحاد من أجل المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومساهمات وطنية كبيرة خاصة من قبرص واليونان. شارك أكثر من 600 خبير وإداري ومعلم في ورش عمل تفاعلية وحوار ومناقشات هادفة.

تعد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة أيضًا جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025، وقد تم تضمين حالة تنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية (أي مجموعة البلدان التي أطلقت استراتيجيات وطنية حول التعليم من أجل التنمية المستدامة) ضمن مؤشرات «لوحة التقييم» لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

32 يتم توفير سكرتارية لجنة البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية من قبل مبادرة تثقيف البحر الأبيض المتوسط حول البيئة والاستدامة/مكتب معلومات البحر الأبيض المتوسط وريّس اليونسكو للتعليم من أجل التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط بجامعة أثينا (https://medies.net/project/240415/) للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة.

تم تحقيق التعاون في المشاريع الاستثمارية، لا سيما من حيث تهيئة الظروف المواتية (الاقتصادية، والمؤسسية، والضريبية، وما إلى ذلك) للاستثمار في البلدان.

لقد تم تحقيق الكثير فيما يتعلق بقدرات البلدان على الرصد والإبلاغ، كما تتماشى قائمة مؤشرات آفاق 2020 التي تم تطويرها تمامًا مع عمليات إعداد التقارير بموجب برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهداف التنمية المستدامة، وذلك في توافق ذي صلة مع أطر المؤشرات التي تم تطويرها باستمرار من قبل شركاء مؤسسيين إقليميين مثل الاتحاد الأوروبي/ الوكالة الأوروبية للبيئة وجامعة الدول العربية. ومع ذلك، مازال هناك حاجة لاستكمال تغطية البيانات والمؤشرات من قبل بعض البلدان، وتوافر متطلبات لضمان التنسيق المنتظم لإجراءات العمل بما يتماشى مع مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك.

لقد كانت ولا تزال أهمية مبادرة آفاق 2020 عالية جدًا بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ووفقًا لجميع المصادر التي تم التشاور معها في سياق التقييم الخارجي للإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط 2014 بشأن البيئة وتغير المناخ[33]، كان من المناسب بشكل خاص توسيع النطاق المواضيعي لمبادرة آفاق 2020 في المرحلة الثانية للتركيز بقوة أكبر على منع التلوث، ولتضمين مبادئ الاقتصاد الصديق للبيئة والإنتاج والاستهلاك المستدامين لمكافحة التلوث والوقاية منه، والتطرق إلى القضايا الناشئة مثل القمامة البحرية والمخلفات الخطرة.

33 جلويال كاد، 2019. التقييم الخارجي للإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة وتغير المناخ .Final Report

هذا يعني أيضًا أن نطاق مبادرة آفاق 2020 يشمل التلوث البيئي بمعنى أوسع، وذلك بما يتجاوز المصادر الرئيسية المحددة في البداية للتلوث البحري (النفايات الصلبة البلدية ومياه الصرف الحضرية والتلوث الصناعي).

لقد كان التأييد السياسي من خلال الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عام 2014 بشأن البيئة وتغير المناخ عاملًا أساسيًا في تعزيز هذا النطاق الموسع، ولضمان الأهمية المعززة والمستمرة لمبادرة آفاق 2020، وللاعتماد على نتائج استعراض منتصف المدة وتقرير آفاق 2020 حول البحر الأبيض المتوسط الصادر عن الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة /خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لعام 2014. واعتبر أصحاب المصلحة جميع مكونات مبادرة آفاق 2020، أي بناء القدرات، والمراجعة والرصد، والحد من التلوث ومنعه، والاستثمار، وحتى الأبحاث، أمورًا ذات صلة وثيقة بالموضوع.

إلى جانب الأنشطة والنتائج الملموسة، كانت مبادرة آفاق 2020 بصفتها مبادرة مشتركة تضم جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، فعّالة في تعزيز التآزر وروح التعاون التي تعد المنطقة في حاجة ماسة إليها. وقد ساهمت مبادرة آفاق 2020 بشكل كبير في توضيح ترسيم الحدود وبيان أوجه التكامل في أدوار المنظمات المختلفة والشركاء المنفذين وأصحاب المصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد أصبحت منبرًا لطرح ومناقشة القضايا الملموسة، مما أدى إلى تعزيز التفاهم بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبهذه الطريقة ساعد في الاستقرار الإقليمي.

© Thomais Vlachogianni

٢،٤ البناء على ما حققته آفاق 2020: نحو «متوسط أكثر اخضراراً» بحلول عام 2020

تأكيدًا لما ورد أعلاه، هناك توافق واسع بين مجتمع أصحاب المصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أن إنجازات آفاق 2020 عززت إحساسًا قويًا بالملكية العامة والزمالة والتضامن، وهي ما يجب أن تُضاف إلى جدول أعمال المتابعة المخصص لعام 2030 ليدعم وبشكل متماسك الانتقال المطلوب بشكل عاجل إلى اقتصاد أخضر، دائري وأكثر استدامة في البحر الأبيض المتوسط.

قدم الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2014 وكان المبادر في طرحه بشأن البيئة وتغير المناخ بعض المفاهيم والتوجهات التي يشار إليها حاليًا باسم «الصفقة الخضراء» الأوروبية. مع توسيع التركيز الموضوعي وضمان اتباع نهج استراتيجي مترابط لمعالجة إزالة التلوث والوقاية من التلوث (من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفاءة الموارد) وتغير المناخ، وقد وجهت منطقة البحر الأبيض المتوسط مسارها نحو اقتصاد أخضر ودائري قبل المناطق الأخرى، ويمكن أن توفر كمية كبيرة من المعرفة والممارسات ذات الصلة.

يؤكد إعلان نابولي الوزاري للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (ديسمبر 2019) على الحاجة إلى «تغيير منهجي مدعوم باستراتيجيات وسياسات وسلوكيات استشرافية ومبتكرة». ركز الإعلان بشكل خاص على أربع مجالات ذات أولوية للعمل والالتزامات وهي معالجة النفايات البحرية بشكل فعال، تعزيز وتوسيع شبكة المناطق البحرية المحمية، الاستجابة للتحديات الناشئة عن تغير المناخ، ودعم الاقتصاد الأزرق المستدام والانتقال الإيكولوجي في المنطقة.

هناك سياسات وتشريعات وتوجيهات وإرشادات لتوفير الدعم الكافي لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن الأداء، ومع ذلك، لا يزال التنفيذ يمثل تحديًا خطيرًا. وعليه فإن أحد الدروس الرئيسية من آفاق 2020 هو أن أي مبادرة جديدة يجب أن تركز على هذا التحدي إلى جانب الحاجة إلى إجراء المزيد من التطوير أو التحديث للسياسات والتشريعات والمؤسسات الداعمة.

هنالك جدول أعمال متابعة بعنوان «نحو عام 2030: جدول أعمال متوسط أكثر اخضراراً» للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (GreenerMed2030)، قيد الإعداد من خلال الاتحاد من أجل المتوسط (اجتماعات كبار المسؤولين، ومجموعة العمل المعنية بالبيئة وتغير المناخ، فرقة عمل البيئة) منذ 2018. من المتوقع أن تحظى مذكرة مفاهيم «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» لعام 2030 بتأييد سياسي في الاجتماع الوزاري الثاني القادم للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والعمل المناخي (2021).

تم تصميم «جدول أعمال بحر أبيض أكثر اخضراراً لعام 2030» كمبادرة من قبل جميع أصحاب المصلحة في المنطقة ومن أجلهم، وهو مفتوح للجميع وسيعمل بالتكامل مع الجهود الجارية. ومن المفترض أن تكون أداة لتعزيز التكامل والتعاون الإقليمي. على هذا النحو، فإنه يعمل كإطار عمل للمبادرات القائمة والناشئة للعمل نحو هدف مشترك. ويجب أن يتم توفير منصة للنهوض ببيئة البحر الأبيض المتوسط وتغير المناخ / جدول أعمال التنمية المستدامة والجمع بين مختلف الجهات الفاعلة دون التأثير على الملكية والمسؤوليات التي تقع على عاتق مختلف الجهات الفاعلة في مشاريعها ومجالاتها وأطرها البرامجية.

يتمثل الهدف الأساسي لبرنامج «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» لعام 2030 في وضع إطار عمل لتنسيق وتبسيط وتعزيز الجهود في منطقة البحر الأبيض المتوسط (وفقًا للالتزامات والواجبات الإقليمية والعالمية) من خلال إشراك البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال نهج تشاركي، وذلك من أجل:

1. دعم الانتقال نحو اقتصاد أخضر دائري وشامل اجتماعيًا؛
2. الوقاية والحد من التلوث البري والجوي والبحري؛
3. حماية وحفظ وإدارة واستعادة الموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن نهج متكامل قائم على النظام الإيكولوجي، بما يشمل الأبعاد الأرضية والبحرية والساحلية.

المجالات المواضيعية الثلاثة مترابطة بشكل وثيق وتحتاج إلى معالجتها في نفس الوقت. يُعد المجال المواضيعي الرابع الشامل الذي يحظى بأولوية إقليمية عالية هو الارتباط بالعمل المناخي من أجل التخفيف والتكيف. سيتم تطبيق الهدف الأساسي في سلسلة من الإجراءات الرئيسية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وأصحاب المصلحة والجهات المانحة لتسهيل التواصل والمتابعة، حسب الموضوعات المحددة.

بناءً على الدروس المستفادة من آفاق 2020، يتم تناول الأولويات التالية من قبل «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» لعام 2030:

- يجب أن تكون مصادر التمويل لتنفيذ المبادرة الجديدة متنوعة وألا يكون مقرها في الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، كما كان الحال في إطار آفاق 2020. من المهم جدًا تضمين توفيرالتمويل الكافي لأنشطة المجتمع المدني.
- تحتاج المشاريع التي ستنفذ «جدول أعمال بحر أبيض أكثر اخضراراً لعام 2030» إلى أن تكون مرتبطة عمليًا ببعضها البعض. يرتبط هذا التنسيق بدور جهات الاتصال على المستوى الوطني، والتي يجب تحديد اختصاصاتها بشكل أكثر وضوحًا في إطار جدول الأعمال الجديد.
- يجب البحث عن الأساليب التي من شأنها أن تسمح لبعض الأنشطة والمشروعات بتغطية جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، وتنسيقها واستكمالها قدر الإمكان، وينطبق الشيء نفسه على الحوافز التي من شأنها أن تشجع المشاركة الأكثر نشاطًا لجميع دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تلك التي ليس لديها شاطئ متوسطي.
- يجب أن تركز أنشطة بناء القدرات المستقبلية على التبادلات بين الأقران. قام مشروع دعم المياه والبيئة الذي يموله الاتحاد الأوروبي في منطقة الجوار (WES) الجنوبي من سياسة الجوار الأوروبي (2019-2023) بدمج نهج التعلم من الأقران هذا في برنامج عمله.
- يجب تعزيز التعليم وزيادة الوعي على جميع المستويات في إطار توجيهات الأطر الإقليمية المرتبطة «بجدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» لعام 2030 (أي استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، والتعليم من أجل الاستهلاك المستدام، وما إلى ذلك).
- سيساعد في ضمان مشاركة صانعي القرار رفيعي المستوى وجود تواصل فعال متعلق بالبعد السياسي لما يهدف «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً لعام 2030» إلى تحقيقه وكيف يهدف إلى تحقيقه.

من المتوقع أن تشمل وسائل تنفيذ «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً» لعام 2030 ما يلي:

- توفير بناء القدرات والمساعدة الفنية، وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة.
- تعزيز المعرفة والأدلة، وقدرات الرصد والتقييم (بما في ذلك وجود آلية فعالة للرصد والإبلاغ تشمل مختلف الجهات الفاعلة، منظمات المجتمع المدني، مجموعات الشباب، وما إلى ذلك).
- تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة على جميع مستويات وأشكال التعليم.
- تسهيل الروابط بين البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا وفرص العمل.
- تعبئة التمويل والاستثمارات، بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة، والوصول إلى التمويل والوصول إلى الأسواق للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

تعزيزًا للعمل المنجز في إطار آفاق 2020، يجب أن تركز عمليات الرصد وإعداد التقارير «لجدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً لعام 2030» على التأثيرات. كما ينبغي لها أن تعزز أوجه التآزر بين أصحاب المصلحة الإقليميين وتعاونهم معهم، بالبناء على جهود التعاون على مدى الأربعة عشر سنة الماضية. وستتم مواءمة رصد وتقييم الأهداف الأساسية وكذلك الأهداف والغايات لكل من الأولويات الموضوعية مع إطار أهداف التنمية المستدامة، والتي توفر الأساس «لجدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً لعام 2030». يمكن أن يدعم «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً لعام 2030» التتبع المشترك لكيفية تقدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن ييسر ويعزز القدرات الإقليمية والبلدان على تحقيق الأهداف.

فيما يتعلق بالحوكمة البيئية، من المتوقع أن يستند «جدول أعمال بحر أبيض متوسط أكثر اخضراراً لعام 2030» إلى تنسيق أفضل عبر القطاعات، وإدماج البعد البيئي، مع إشراك وفتح قنوات إتصال أقوى مع الهيئات الاقتصادية /التخطيطية؛ ومشاركة وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المزيد من المشاركة المباشرة للسلطات الإقليمية والمحلية. ودعم الشراكات والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة (العامة والخاصة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وما إلى ذلك)؛ وضمان الربط مع أهداف التنمية المستدامة وكذلك مع جداول الأعمال الدولية والإقليمية والوطنية، والربط والتآزر مع جداول الأعمال الوزارية الأخرى للاتحاد من أجل المتوسط (الاقتصاد الأزرق والمياه وما إلى ذلك)؛ وإصلاحات الحوكمة على المستوى الوطني لدعم الانتقال نحو اقتصاد دائري في إطار المساواة في الوصول إلى الموارد (أي العدالة الاجتماعية).

ufmsecretariat.org
تابع الاتحاد من أجل المتوسط على:
ufmsecretariat
@UfMSecretariat
union-for-the-mediterranean

بالاو دي بيدرالبيس | بيري دوران فاريل، 11 | 08034 برشلونة، إسبانيا
الهاتف: 521 93 34 00 | الفاكس: 4102 521 93 34 00